الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماسترأكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية نقود وتأمينات

الموضوع:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية

إعداد الطالبة:

سعيداني ربيعة

إشراف الأستاذ:

قادري عبد القادر

السنة الجامعية:2014-2015

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر .

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر كان شائعا، و كثير التداول على الصعيد الإقتصادي و القانوني و المالي و السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهوم دقيق له ،بالإضافة إلى مختلف التفسيرات النظرية و الإنتقادات الموجهة له، وسيتم فيما يلي التطرق إلى اهم التفصيلات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في خصائصه وكذا أهميته و كذلك مختلف الأشكاله و محدداته.

المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر .

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب .ويظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الإقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة لذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كالتالي :[1]

1 تعريف من الناحية القانونية:

يرجع مصطلح الإستثمار الاجنبي المباشر عموما دون تمييز ما كان مباشر أو غير مباشر في اساسه إلى اللغة الإقتصادية أو القاموس الإقتصادي، ذلك فإنه كان محل إهتمام رجال الإقتصاد قبل أن يتصدى له فقهاء القانون بالبحث والتعريف و التحليل ،فلم تحط فكرة الإستثمارالاجنبي بالعناية الكافية من قبل القانونيين على الرغم من اهميتها إلا في الخمسنيات من القرن الماضي ،أين ظهرت محاولات تعريفه كالذي إقترحته اللجنة التي شكلها إتحاد القانوني الدولي،بمقتضاه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيدبتغير تنظيم مباشر.

وقد إنقسمت أراء الفقه القانون بشأن هذا التعريف، دون أن يتفقوا على تعريف واضح

---

1 العارف خديجة ،الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة ماستر ،مستغانم ،2013 ،ص09

ومحدد له وقد عرف بأنه :.[1]

- كل إستخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.
- أنه الأموال المنقولة و غير المنقولة، التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم .
- إنه توجيه جانب من أموال المشروع، أو خبرته التكنولوجية إلي العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأساسية. -
- إنه تقديم الأموال المادية و المعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلة للمساهمة المباشرة ،و غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاءه للقيام بنشاط إقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن.
- إنه إنتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الاجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج و التنمية في الدولة المضيفة، وهكذا تباينت تعاريف الفقه القانوني للإستثمار الأجنبي دون التفريق فيها هو مباشرا أو غير مباشر ،ودون أن يتوصلوا إلى تعريف جامع .

2 تعريف من الناحية الإقتصادية:

ثمة تعاريف متعددة و متنوعة للإستثمار الأجنبي المباشر،إذ قام العديد من الإقتصاديين وحتى المنظمات الدولية بتعريفه بحيث: [2]

- يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة ،وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى و هناك خاصية للإستثمار الأجنبي المباشر هو أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكيته هذه المؤسسة الاجنبية ،لكنهم يحتفظون أيضا بحق الإدارة والتحكم بكل عمليات المؤسسة الأجنبية.ويعرف أيضا بأنه يمثل تلك المشروعات التي يقدمها و يملكها ويريدها المستثمرالأجنبي،

1-بيوض محمد العيد، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصاد و التنمية المستدامة،أطروحة ماجيستر 2011 ص15

2_كريمة فرحي،أهمية الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول النامية،اطروحة دكتوراه،الجزائر،2013 ص16

إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو باشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة .

كما يمكن القول أنه عبارة عن مجموعة الموارد النقدية أو العينية،التي تاتي بها المؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة نشاط هذه المؤسسة و يكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة.

3 تعريف بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية :

الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات ،تعطي إمكانية تطبيق مباشر على تسيير المؤسسة، من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسة أو عن طريق المساهمة فيها .[1]

4 تعريف منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية:

يعرف الأكتاد الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ،ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في قطر الأم (الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي)و الشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر.[2]

5 تعريف بالنسبة لصندوق النقد الدولي:

إنه يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر، ذلك النوع من الإستثمار الدولي ،الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر ، و

تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل ،بين المستثمر المباشر و المؤسسة ، وبالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة المباشر كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .

---

1 سحنون فاروق ،قياس أثر بعض مؤشرات الكمية الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،أطروحة ماجيستير،سطيف،2010،ص18.

6تعريف محاسبي حسب ميزان المدفوعات الأمريكي:

حيث يعتبرون أن الإستثمار الأجنبي المباشرهو تدفقات من القروض إلى شركة أجنبية أو شراء ملكياتها في معظمها لمواطني في الدولة المستثمرة ،وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الاجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج ،والتي تؤهله لأن يكون مستثمرا مباشرا من بلد إلى آخر ،ففي الولايات المتحدة الأمركية يعتبر إمتلاك الشركة المستمرة ل10 بالمئة فما فوق في الشركة الأجنبية في الخارج إستثمارا أجنبيا مباشرا.من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الاجنبي المباشر في أنه يتمثل في تلك المشاريع التي تتجسد من طرف أشخاص غير مقيمين في الدولة المضيفة للإستثمار، والتي تختلف صفاتهم القانونية وتوجهاتهم السياسية، كما يضمن المستثمر الأجنبي حق الإدارة و الرقابة عليه ،اما بسبب الملكية الكاملة للمشروعات أو نتيجة اشتراكها في رأس مال المشروع بجزء يعطي له حق الإدارة والرقابة. [2]

1العارف خديجة ،مرجع سابق،ص9_10

المطلب الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر و أهميته .

1 خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو يتطلب دراسات معمقة في الجدوى الإقتصادية للمشروع ،وكافة البدائل المتاحة لإستثمار خبرته وأمواله في الدولة المستقبلة ، ومن خصائصه مايلي :[1]

- له السلطة في إتخاذ القرارات ،وكذلك تسيير الإدارة ،والمشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلة للمؤسسة.

- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية ،وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية كخلق مناصب العمل.

- يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية،وزيادات نسبية الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبة مقارنة ببلد المنشأ.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية ،لذا لا يترتب أية إلتزامات بالدفع على عاتق الدولة بحيث لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ،و مدى نجاح المشروعات المرتبطة بها.

- ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف من خلال تصدير رؤوس الأموال

- الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج الناتج عن عملية الإستثمار التي تحدد مدى رقابة وإدارة المستثمر الأجنبي.

- إنه يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في المؤسسة ،تمارس نشاطها داخل حدود إقتصاد إقتصاد المستثمر ،وهذا الأخير هو القيام بالسلطة فعلية على تسيير المؤسسة.

---

1 العارف خديجة ،مرجع سابق،ص 11

2 أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر :

تزايدت أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية في الدول النامية إبتداءا من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية التنمية ، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن إستراتيجياتها تطور مناخها الإستثماري، و تكيفه مع متطلبات العولمة وإقتصاديات السوق، لجذب حصة معتبرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.[1]

وتكمن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- اللجوء إلى الإستثمار الاجنبي المباشر أدى إلى إنخفاض حجم المساعادات الدولية، والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية .
- يعتبر الإستثمار الاجنبي المباشر مصدرا أكثرا أمانا و فائدة للقطر المستضيف مقارنة بالإستثمار الأجنبي غير المباشر .
- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا و النفاذ إلى السوق .
- أحد مصادر رأس المال و الخبرات الإدارية .
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الإستثمارات الأجنبية.
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من إجراء بعض التعديلات ،والتي بلغت بين1996 _ 2004 حوالي 1671 تعديلا، والمتعلقة أساسا ب:فتح قطاعاتها الإقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والإمتيازات والحوافز.

لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد إهتمام دول العالم بقضايا إجتذاب الإستثمار الأجنبي

---

2 يوسف مسعداوي ،تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،سعد دحلب ،البليدة ، العدد الثالث ،2008 ص166

المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من المزايا للدول المسفيدة ،مقابل محدودية دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية و المساعدات الإنمائية)
وتعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة أحداهم الوسائل لتكوين و تطوير عناصر البنية الأساسية ،وفي نقل وتوطين التقنية وإيجاد فرص العمل، ولا تنحصر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الإقتصادي فقط، بل أنه ضروري لزيادة درجة الإندماج و التفاعل مع النظام الإقتصادي العالمي .

المطلب الثالث : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته .

1- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتحدد أشكال الإستثمارالأجنبي المباشرحسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء إنتقالهم إلى الدول المضيفة التي تنصف إلى:

1-1 الإستثمار المشترك :

حسب أبو قحف عبد السلام كان أراء بعض الإقتصاديين حول الإستثمارالمشترك كما يلي:[1]

- يرى كولد" أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو كثرمن دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصرعلى الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ،الخبرة و براءات الإختراع أو العلامات التجارية.
- يرى تيربسترا إن الإستثمار المشترك، ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ،و يكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.
- ويرى ليفنجستون أنه يعتبر إستثمارا مشتركا في حالة إشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غيرذلك) للقيام بانتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أوأي نشاط إنتاجي آخرسواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا

---

1 أبو قحف عبد السلام،الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية،مؤسسة الجامعية،بدون طبعة؛مصر،2003 ص 15- 16

1-2 الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في هذه النشاطات ،ويعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

_يعتبر مشروعات الإستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية ،أكثر أشكال الإستثمارات الأجنبية ،تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة ،إنشاء فروع للإنتاجالتسويق ...إلخ .

ونجد في الجانب المقابل أو الدولة النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل و يعود ذلك إلى الخوف من التبعية الإقتصادية ،وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي و العالمي ،و الخوف من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدولة المضيفة.

1-3الإستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما،ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة ، وتعتبر المناطق الجمركية إمتداد للخارج فهي معزولة لإعتبارجمركي ،كما أن الإستثمارات تكون غير خاضعة لقوانين الدولة المضيفة ؛إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من جهة النظرة السياسية ،وفي داخل المنطقة الحرة، يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية المشتركة مع إعفاء في الرسوم الجمركية على البضائع عند إجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.[2]

1-4 مشروعات الإستثمار القائمة على التجمع :

تأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين طرفي أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص

---

1 أبو قحف عبد السلام ،مرجع سابق،ص20

2 بيوض محمد العيد ،مرجع سابق ،ص 14 .

و يقوم الطرف الأجنبي بتوفير منتج معين ،ولكن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا،وقد تنطوي مشروعات التجميع على الإستثمار المشترك ،أو شكل التملك الكامل للمشروع الإستثماري من جانب الطرف الأجنبي.[1]

1-5 الإستثمار في المشروعات البنية الاساسية المحلولة :

وهو ما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود إمتياز تكون لمدة معينة،غالبا ما تكون طويلة الأجل ،و قد إزدادت تدفقات الإستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الإتجاه إلى العولمة الإقتصادية ،وتغير دور الدولة في النشاط الإقتصادي وحاجة الدول االنامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة المواد المحلية حتى ولو تم ذلك في مجال البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات لمدة معينة بناءا على عقد معين بين الحكومات المضيفة ،وهذا النوع من الإستثمار على أن يعود المشروع في نهاية عقد إلى الحكومة.[2]

2- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر :يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية مجموعة من المحددات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر،والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[3]_حجم السوق المحلي ،والذي يقاس بالناتج المحلي الخام .

- معدل النمو الإقتصادي للدولة المتلقية للإستثمار الأجنبي والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي .

- متوسط دخل الفرد والذي يقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- سياسات و برامج الخصخصة .

- توفر الموارد الأولية .

---

1 العارف خديجة ،مرجع سابق، 16

2 بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ،ص 17

3 يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ،ص 181

- توفر العمالة الكفؤة .

_توفر التكنولوجيا و الإبتكارات .

- توفير البنية التحتية .

- لقد أشارت دراسات و أبحاث أعدها صندوق النقد العربي (غسان عبد الهادي إبراهيم 2005) إلى أن المنطقة العربية في مجموعها تظل منطقة قليلة الجاذبية للإستثمارات الأجنبية ، ومن هنا فإن هذه المنطقة كانت أقل مناطق العالم ،بإنشاء إفريقيا جنوب الصحراء جذبا للإستثمارات ، ومن هناك ستة محددات رئيسية تقف وراء ضعف إنجاز العربي في جذب الإستثمار الأجنبي وتتمثل فيما يلي :[1]

- الصراع و عدم الإستقرار في المنطقة .

-عدم التيقن من مؤشراء الإقتصاد الكلي .

- الضعف المؤسسي . -

- القيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية .

- تخلف القطاع التمويلي .

- نقص المهارت في سوق العمل .

وعليه فإن المحدد الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة ، والمضيفة ومعدلات الإدخار والنموالإقتصادي بها ،وهذا مايبين أن الدولة العربية في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الإستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي و زيادة معدلات النمو و التشيغل و التصدير.

---

2 يوسف مسعداوي ،مرجع سابق ،ص 182

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له و حوافزه .

لقد إختلفت الأراءو النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر ولم يكن هناك إتفاق حول مفهوم موحد له فإختلفت النظريات و كذا الأراء و الإنتقادات منذ نشأته وقد مر بأربعة مراحل عبر التاريخ ظهر من خلال و أنتشر و كانت هناك عدة حوافز لإستقطابه.

المطلب الأول : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر .

إن الإختلاف في النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، دليل على الصعوبة التي يواجهها في تحديد مفهومها ،وفي هذا الإطار نجد ضمن هذه المجموعة النظريات التي حاولت تفسير الإستثمار الأجنبي المباشرإما من الجانب المالي أو من الجانب السوق أو من خلال تنظيم هيكل ، ومنه سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة له :

1 النظرة الكلاسيكية :نشأت في الواقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر بقصد الدعوة إلى حرية التجارية ،حيث إنطلق الفكر الكلاسيكي من فرضية أن السوق كاملة و المنافسة تامة ، ولا وجود لتدخل الدولة كما أنه لا يوجد للحدود الجغرافية ضد رأس المال و عناصر الإنتاج .[1]

ففي موضوع الإستثمارات الأجنبية يفترض الكلاسيك أن هناك عدة منافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات و ليس على الدولة المضيفة حيث يستمد الكلاسيك على عدة مبررات:

- صغر حجم رؤوس الاموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات .
- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق إنماط جديدة الإستهلاك قد تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة .

1_بيوض محمد العيد ،ص 15_18

2- نظرية رأس المال : [1]تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للإستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج ،والمتمثل في رأس المال النقدي ،ومن أهم إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي ،فعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال،وفي هذا المجال قام العديد من الباحث بتقييم هذا الموضوع إلى فئتين، حيث ترى الفئة الأولى إن التطور الإستثمار الأجنبي المباشر بتوقف على مدى نمو الأسواق مقارنة بمعدل الربح ،أما الفئة الثانية ،فترى أن هناك عملية إحلال بين المستثمريين المحليين والأجانب ،حيث أن عملية الإحلال هنا أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة بين المستمريين المحليين والأجانب .

إذن هذه الفئة ترى أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر،يكون مرتبط بمعدل الربح كأساس، وقد وجهت لهذه النظرية عدة إنتقادات أهمها كون الإستثمار الأجنبي المباشر لا يهدف بالدرجة إلى تعظيم المردودية فقط، بل لديه أهداف أهداف أخرى و هي البحث على أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسة وكذلك تعظيم المبيعات ...إلخ .

3- نظرية السويدية :

نظرا للإنتقادات الشديدة الموجة لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية ريكاردو ،لقيام التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر على السواء، ظهرت هناك أبحاث وأفكار كل من هيكشرواولين ،رواية النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد أسباب إختلاف الميزة النسبية بين البلدان .[2]

---

1 فارس فوضيل ،أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ،مع مقارنة بين الجزائر و مصر و المملكة العربية السعودية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،في العلوم الإقتصادية ،الجزائر ،2004 ،ص66.

2 العارف خديجة ،مرجع سابق ،ص12

يرى رواد هذه النظرية أن سبب قيام هذه التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، حيث أن التفاوت سيؤدي إلى إختلاف وبالتالي إثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع، مما يبرر قيام يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول ،إذ أن كل دولة سيقوم بتصدير تلك السلع بتصدير تلك السلع التي تنتجها ،بتكاليف أقل نسبيا ،فالتبادل الدولي للمنتجات هو طريق غير مباشرة لتبادل عناصرالإنتاج المتوفرة في مختلف الدول .[1]

وقد وجهت إلى هذه النظرية إنتقادات للفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وكذلك إستخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط ،هما العمل و راس المال كما نشترط توفرالمنافسة الكاملة، كما أنها إهملت في الواقع قيام الإستثمار الأجنبي المباشر ،وذلك لإفتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والموارد الأولية إلى جانب إعتقادها إن الإستثمار الأجنبي المباشر ، يقوم على صيغة تبادل السلع بعد إكتمال المرحلة النهائية للمنتوج .

المطلب الثاني :التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر إلى المكانة التي أصبح يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي على مستوى المبادلات الدولية وحركة رؤوس الأموال خصوصا مع تجلي الدور الذي يلعبه في عالمي الإقتصاد و التمويل الدوليين مع إنفجار أزمة الرهن العقاري ،ولقد مر تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بعد مراحل أساسية عبر التاريخ ،وستقوم بتسليط الضوء على كال مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى :من 1800 حتى 1913 .

المرحة الثانية :من 1914 حتى 1945 .

المرحلة الثالثة :من 1946 حتى 2006 .

المرحلة الرابعة: إبتداءا من 2007 وحتى الوقت الحاضر.

1_ بيوض محمد العيد ،ص07-09

1-العصر الذهبي للإستثمار الخاص من1800 حتى1914 .

تعتبر هذه الفترة مرحلة إزدهار للإستثمار الأجنبي و يرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية و زيادة الإنتاج و الموارد، إذ أنه إبتداءا من 1750 سمحت الإستثمارات الأجنبية بتشريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا و إسبانيا ،وقد صدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي مع الدولة الأوربية ،وعلى وجه الخصوص بريطانيا ويمتاز الإستثمار الذي كان يزاول قبل سنة 1913 بأنه كان يجري في عالم يومن بالحرية الكاملة في التبادل ودون حدود فاصلة ،حيث إزدهرت الإستثمارات الأجنبية بشقيها لتبليغ ذروتها ،ويرجع الفضل في ذلك لقيام الثورة الصناعية ،ومن خلال ذلك برزت ثلاث خصائص للإستثمار الدولي في هذه الفترة .[1]

1- كاد يكون الإستثمار الأوروبي المنشا وعلى رأسه بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للإستثمارات، حيث تفردت بمهمة الإستثمارات في الخارج حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا أي غاية 1860،هذه الوضعية كانت تعكس الحالة الممتازه التي تعيشها بريطانيا و تفوقها على الدول الأخرى ،ومن مبدأ تخصصها في إنتاج منتجات معينة وتخليها عن إنتاج مواد أخرى (مواد غذائية) ،فقد توجهت بريطانيا إلى إستثمار مبالغ طائلة عبر البحار،مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات (الاسطور البحري، المصاريف ،التلغراف) .

2_فارس فوضيل ، مرجع سابق ،ص65

الجدول رقم 01 :توزيع إجمالي الإستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1914

البلدان المستثمرة	المبالغ مليار دولار	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمرة فيها (النسب بالمئة)
بريطانيا	18	42	بريطانيا47 ،الولايات المتحدة 20 ،أمريكا اللاتينية 20 ،أوروبا6
فرنسا	8.5	19.2	أوروبا 61 ،روسيا25 ،فرنسا9
ألمانيا	6	13,7	أوربا الوسطى 53 ،أمريكا اللاتينية 16 ، أمريكا الشمالية 15
الولايات المتحدة الأمريكية	3,5	7,7	أوربا الوسطى 53 ،أمريكا اللاتينية
دول مختلفةمنها: بلجيكا هولندا سويسرا	7,521,5	17,3	الكونغو،أربا الغربية ،روسيا أوروبا أوروبا
المجموع	44	100	

المصدر :العارف خديجة ،مرجع سابق ،ص25 .

يبين الجدول الترتيب الذي كانت تحتله القوى الأروبية على الساحة الإقتصادية العالمية بمعناهاالواسع رغم أن الأنشطة الاستثمارية كانت تتم معظمها من وإلى الدول الأروبية نفسها ، إلا في حالات قليلة أين كانت تتخلل هذه الأنشطة المرتكزة في أوربا عمليات دخول أو خروج استثمارات نحو القارة الأمريكية ،كما يلاحظ غياب شبه كلي للقارة الأسيوية والافريقية كطرف في العمليات الاستثمارات في الفترة سواء كمصدر أو كوجهة لهذه الاستثمارات ،وهذا نظرا الأوضاع السياسية الخاصة التي كانت تعيشها هاتين القارتين والمتمثلة في القوى الاستعمارية المحتلة لمعظم الدول في تلك الفترة.[1]

1_العارف خديجة ،مرجع سابق،ص25-26

2- الاستثمار الأجنبي ما بين الحربين العالميتين 1914_1945 :

شهدت في هذه الفترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول 1914 كان الرصيده العالمي يقدر بحوالي 15 مليار دولار ،وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر الاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا .أما بعد 1914 فقد شهدت هذه المرحلة احداث غاية في الأهمية أدت إلى قلب موازين السيطرة على زمام الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

- ترتب عن الحرب العالمية الأولى و السنوات التي لحقتها تأثير مباشر على مختف مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ،وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي ،و عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوربا نتيجة للتضخم الذي ساد معظم الدول الأوربية في العشرنيات أزمة 1929.

- تقليص حجم الاستثمارات بين الدول الأوربية وأصبحت بريطانيا مجبرة على تصفية معظم استثماراتها في الخارج من أجل تمويل الحرب و نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمنية ،و بعد الحرب قامت الدول المنتصرة بعملية المصادرة .

- في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي، الاستثمارات و يعود ذلك لحسن استغلالها لضعف منافسيها الأوربية ،إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل 25بالمئة إلى 28 بالمئة ،بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 بالمئة إلى أقل من40 بالمئة ،وتدهورت حصة ألمانيا من 10,5 بالمئة من المخزون العالمي إلى 1.3 بالمئة .

- أما البلدان النامية فكانت في ارتفاع مستمر

2_بيوض محمد العيد ،مرجع سابق ،ص 9

3- مرحلة الانعاش للاستثمارالعالمي 1946_2006 :

تميزت هذه المرحلة بخروج بريطانيا من الحرب العالمية الثاني مدينة للولايات المتحدة الأمريكية ،وظهرت هيئات كهيئة التمويل الدولي كالبنك الدولي ،الصندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ،كما برز في هذه المرحلة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية من 32,8 إلى 82,8 مليار دولار ما بين 1960 إلى 1971 ،واحتلت الريادة بين دول العالم ،و أصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمار شيوعا ،وإرتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1970 إلى 1978 من 66 إلى 370 مليار دولار ،وقد تتفاوتت نسب بين الدول حيث حضيت الدول المتقدمة ب58 بالمائة من الاجمالي،و 37 بالمائة بالنسبة للنامية ،حيث عرفت فترة 1985 تركز في البلدان المتقدمة والتي أصبحت مصدر الاستثمارات بحوالي 97 بالمائة في حين استقطبت 75 بالمائة منه .[1] وعرفت اليابان تضاعف مخزونه من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ب 8مرات ما بين 1980 إلى 1990 ،وتركزت معظم استثماراتها في البلدان النامية و الدول الأسيوية ، كما ارتفع مخزون الاستثمارات في القطاع الخدمات مابين 1977 إلى 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولارمثل النقل و السياحة والفندقة .

---

1 دريد محمود السمرائي ،الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2006 ، ص75 .

2 العارف خديجة ،مرجع سابق ،ص 28 .

الجدول رقم 02 :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة لعينة من دول العالم (2002 _2006) مليار دولار :

المنطقة	الاستمار الأجنبي المباشرالوارد				الاستثمارالأجنبي المباشر الصادر			
	2002	2003	2004	2006	2002	2003	2004	2006
الاتحاد الأوربي	309.4	259.4	214.3	562.4	265.6	285.2	368	640
الولايات المتحدة الأمريكية	74.5	53.1	135.8	236.7	134.9	285.2	368	640
إفريقيا	14.6	18.7	18	45.8	0.3	1.2	2	7.8
العالم	622	564.1	742.1	1306	540.7	560.1	877.3	1216
الدول المتقدمة	70.8	64.4	56.2	66.7	89.9	90.1	85.4	82.2
الدول النامية	27.4	32.2	39.5	29.3	9.2	8.0	13.0	16.0
الدول إنتقالية	1.8	3.5	4.2	4.1	0.9	1.9	1.5	1.8

المصدر:بيوض محمد العيد، مرجع سابق،ص 11.

يلاحظ من خلال الجدول أن المبالغ المحققة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء الصادرة أو الواردة حول العالم تعكس بصورة واضحة الحالة الجديدة التي كان يمر بها الاستثمار الأجنبي ،و استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى سواء من بين الدول المصدرة أو المستقطبة للاجنبية المباشرة بحصة من الاستثمارات العالمية الواردة.

الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (ابتداءا من 2007 إلى يومنا هذا)

بيوض محمد العيد،مرجع سابق11.

ظلت الحالة الجديدة التي يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر سائدة خلال سنة 2007 ،حيث سجل أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبليغ 1833 مليار دولار سنة 2007 ، وبمعدل نمو تجاوز 30 بالمائة إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة ،أين انجزت الأزمة المالية ابتداءا من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وليصل إلى ما يعادله 23 بالمائة ، لتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالعالمي ، تأثرا شديدا في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91 بالمائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 و 2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت اقتصادية بعد أن كانت مالية ،حيث انخفضت التدفقات الصادرة بنحو 43 بالمائة لتصل إلى 1101 مليار دولار .

المطلب الثالث :حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر .

تلعب حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا بالنسبة الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار ، وتتمثل هذه الحوافز في :[1]

1- الحوافز المالية :وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الاعفاءات الضريبية المؤقتة ،وائتمانات ضريبية الاستثمار ، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية ،أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير ،والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم (الاعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه و الكهرباء ... الخ ، بالاضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء المناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد.

1-طابوش مولود ، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية ،أطروحة ماجستير،الجزائر ،2005 ،ص38

2- الحوافز التمويلية :تتمثل الأنواع الأساسية منها في الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ،الانتاج تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري ،وفي الائتمان الحكومي المدعم ،و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ،تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم المصادرة .

3-الحوافز غير المباشرة : بالإضافة إلى الحوافز المالية و التمويلية هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها والتي يتم تصميمها لتغطية الربحية للمستثمر الأجنبي بمختلف الوسائل الغير مباشرة ، على سبيل المثال قد تقوم حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمرين بالأراضي بأسعار أقل من أسعارها التجارية وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق ،و قد يكون ذلك في صورة المعاملة التفضيلية وكذا توفير لها الأمن ،و توفير ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كنزع الملكية ،و كذا وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات و حل المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة بكفاءة عالية و منحه حرية في التعامل و عدم فرض عليه الحراسة أو وضع عقابات بل تسهيل على المستثمر ليقوم بعمله على أكمل و جه .[1]

1- طابش مولود ،مرجع سابق، ص 39

المبحث الثالث:مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر و الأخطار التي يواجهها.

المطلب الأول:المزايا(الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر):

تتمثل هذهالمزايا فيما يلي : [1]

- إن تقليل الواردات و زيادة الانتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأسمال و التكنولوجيا و المارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات .

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائدهذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخلات.

- اشباع حاجات السوق بالمنتاجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتاجات هذه المدخلات .

- الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقات المباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات و الشركات المحلية، فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل و ظيفة الانتاج أو التموين في زيادة الطاقة الانتاجية ،أو علاقة أمامية و التي تتمثل في وظيفة التسويق.

- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية ،إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآت.

- تقليص حجم البطالة وهذاعن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة .

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك

1_ سحنون فاروق،مرجع سابق ص 29

بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل .

المطلب الثاني:العيوب (الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر)

من بين الأثار السلبية نجد مايلي:[1]

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة ،فعلى سبيل المثال في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاعات الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات .

- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.

- إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف ،وقد تؤثرسلبا على الثقافة الوطنية ، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.

- المستثمر الأجنبي قد يهدد السيادة الدولية و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف ،و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية.

- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية...الخ

- يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل ارباح و العوائد على المدى الطويل ،و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج .

- إن منح الاعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرةالأجل بالفوائد طويلة الأجل،

1_ سحنون فاروق مرجع سابق ،ص 31

فالفوائد طويلة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق و ظائف معينة في الوقت

الحالي ،لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات الحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الاجنبية ، إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية ،و التي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

المطلب الثالث :المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر.هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر ،وتتمثل في :

1- خطر حجم السوق في الدول المضيفة :حيث لا يشجع السوق الصغيرعلى الاستثمار إلا إذا كان قريبا من الموارد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ،و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الاجمالي.

2- **خطر التضخم :**تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة للانتاج في الاقتصاد ستزدابالمقابل **3_خطر تقلبات أسعار الصرف:**و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرةالمترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد و بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل ،وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمرالأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

3-البنية الأساسية:تعد البنية الأساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المربة بشكل كفء عناصر طرد المستثمرين الاجانب .

4-الاستقرار السياسي :يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار الشركات الأجنبية ،و تخفض من قيمة موجودات المستثمر الاجنبي في ذلك البلد .

1-يوسف مسعداوي ،مرجع سابق ،ص 182-183

تمهيد

لقد عرف العالم خلال الحقبة الاخيرة زيادات قياسية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما أصبح يشكل أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان و نموها ،ومؤشر على انفتاح الاقتصاد و قدرته على التعامل و التكيف مع التطورات العالمية ، كما ركزت معظم الدراسات في الدول النامية على عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المبشر، و الامر الذي جعلها تنتهج مجموعة من السياسات بهدف جذبه ، وقد أصبح هدفا للحكومات للمنافع التي ترافق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودوره فينقل التكنولوجيا و تحقيق التقارب بين الدول المتقدمة و النامية ،

وسنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني :النضريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر والتطور التاريخي له و حوافزه.

المبحث الثالث:مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطرالتي يواجهها.

خلاصة

من خلال دراستنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلبجملة من التحفيزات لجلب المزيد من الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الكلي ،باعتباره أداة رئيسية من أدوات التمويل و الحل البديل لمعالجته مشكل المديونية ،و هذا نظرا للهميته و دوره في نقلالتكنولوجيا في الدول المضيفةو خاصة الدول النامية ،و يمكن القول أن أفضل الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية و الاستفادةمن المزايا والحد من العيوب و التقليل منها ،و مواجهة المخاطر التي يواجهها الاستثمار الاجنبي المباشر و وضع كافة الضمانات لمواجهة الخطر إذا تم حدوثه ، وهذا لتقليل المخاطر التي تنتج عنه .

المبحث الأول :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على المتغيرات الاقتصادية و الاقتصاد بصفة عامة ،ويبرز كان ذلك على معدل التكوين الرأسمالي أو الأجور ،أو ميزان المدفوعات وكذا التقدم التكنولوجي و التشغيل و التضخم و لهذا سوف نتطرق إلى ذلك بالتفصيل فيما يلي .

المطلب الأول : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل رأس المال و القدرة التنافسية في الدول النامية .

1-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل رأس المال في الدول النامية:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم وسائل استقطاب الأموال الأجنبية ،وذلك عن طريق الشركات المستثمرة التي تملك قدرة لتمويل مشروعاتها ،ويتم ذلك عن طريق توافر عوامل الجذب في الدول المضيفة فضلا عن نوعية الاستثمارات المراد الدخول فيها ، إذ أن معظم البلدان النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي و صعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص ،وتظهر الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي في الزيادة المستثمرة في تدقيق هذا الاستثمارات إلى البلدان النامية ،فقد ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة من 1980 إلى 1997 .

2-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية في الدول النامية :يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي و مباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات ، سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط

---

1 بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ،ص41

المنافسة على المستوى المحلي و ذلك من خلال الانتاجية ،انخفاض الأسعار و التخصيص الفعال للموارد المتاحة أما في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات على المنافسة خصوصا في ظل عدم تكافؤ القوى خاصة في الدول النامية .

المطلب الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و التقدم التكنولوجي في الدول النامية .

1_أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الدول النامية :

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة ، وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي ، فالأثر الايجابي يتضح عندما تستخدم مدخلات الانتاج الوطنية بشكل مكثف ، أما السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركة متعددة الجنسيات رؤوس الأموال الخاصة بالدول المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الانتاج. نظرا للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية و لخطورة تمويل هذا العجز فيمكن اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين ميزان المدفوعات .

وللحكم على أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات يتطلب اجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه ،كما يتطلب تحديد العناصر الأتية :[1]

1_ التدفقات الداخلية :

مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري .

_مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير .

_مقدار التدفق الداخلي من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة الأم .

---

1 عبد السلام أبو قحف ،مرجع سابق ،ص468

_ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2_التدفقات الداخلية:

_مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام و المواد الأولية .

_مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج .

_ مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدأ مرحلة الإنتاج و التسويق.

2_أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي في الدول النامية :

حرصت بعض الدول النامية على إعادة النظر في أنظمتها الخاصة بنقل التقدم التكنولوجيا وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي لها أهمية في نقل و توطين التقدم التكنولوجي ، كما عملت هذه الدول على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوطين التقنية للتقدم التكنولوجي المنقولة ،كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق المنافسة بين الشركات الأجنبية و باقي الشركات المحلية ، حيث أن المنافسة ضرورية لنشر التكنولوجيا ،واكتساب مهارات إدارية عن أربعة دول أسيوية الصين ،ماليزيا ،سنغافورة ،تايلاند . [1]

المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و التشغيل والتصدير في الدول النامية.

1_أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول النامية :

اهتم التحليل الكنز بالاستقرار الاقتصاد و عليه تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم تركيز على ربط معدل النمو بالنتاج الإجمالي و وفقا للنظرية الاقتصادية فان الزيادة الاستثمار المحلي يؤكد إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف ، وبالتالي تؤدي زيادة رأسمال إلى زيادة

1-زيان محمد ،الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،شلف ،بدون تاريخ ،ص136

معدل النمو الاقتصادي و هذا ما ينطبق على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

حيث أن $I=I_D+I_F$

ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرين الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الإقراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخلات المحلية إلى الاستثمارات الأجنبي المباشر .و نتيجة لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون تأثير تحفيزي أو الإحلال لأن الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية و قنوات دولية للتسويق و علامات تجارية ،فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية .[1]

2 أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الدول النامية :

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد فرص العمل لمواطني الدول المضيفة بشكل مباشرة ،أو غير مباشرة كما يساهم في تأهيل و تدريب العمالة الوطنية ،مما ينتج عنه قدرتها على المنافسة في السوق العمل المحلي و العالمي ،فإذا استطاعت الدول تحقيق ذلك يكون للاستثمار الأجنبي أثر إيجابيا مهما ،ولقد تصاعدت البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات في الدول المتقدمة و الدول النامية على السواء و ذلك بعد تباطؤ النمو الاقتصادي و أشار التقرير العربي الموحد لعام 2000 إلى أن إجمالي القوة العاملة في الدول العربية تقدر بحوالي 97 مليون مشتغل في عام 1999 ،39.9 بالمائة من سكان الوطن العربي ، وان معدلات البطالة في الوطن العربي قد تجاوزت 20 بالمائة من إجمالي القوة العاملة ، و يوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية .[2]

1_ العارف خديجة ،مرجع سابق ،ص71.

2-زيان محمد ،مرجع سابق ،ص138

الجدول رقم 4: تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية.

السنوات	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب
1884	5.4	_	12.9	_
1885	6.0	9.7	_	_
1886	8.0	21.4	_	14.3
1887	8.3	12.6	_	13.9
1889	8.8	18.1	13.4	16.3
1990	10.3	19.8	_	15.4
1991	19.8	20.7	15.0	17.3
1992	18.8	23.8	_	16.0
1993	_	24.3	_	_

من هذا الجدول ينصح كيف تفاقمت البطالة في هذه الدول العربية وبالتالي فالاستثمارات الأجنبية تساهم في حل مشكل البطالة في هذه الدول بحث ان الاستثمار الأجنبي يساهم في خلف فرص العمل بحيث وجور شركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع و خلق فرص عمل جديدة .

1_العارف خديجة ،مرجع سابق ،ص71.

1_أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير في الدول النامية:

لاختيار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التصديرية للدول النامية المضيفة، فأولا ينبغي أولا التفرقة بين الأثر المباشر و الأثر غير المباشر .

_الأثر المباشر :بسبب اهتلاك الشركات متعددة الجنسيات لتكنولوجيا متطورة ونتيجة لإنفاقها الضخم على مشاريع البحث و التطور مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية لذا فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير ،حيث تزيد من صادراتها نتيجة لمعرفتها بخبايا السوق الدولية و امتلاكها لقنوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل إبرام عقود تصديرية إلى الخارج وهو ما يعود بالإيجاب على الدول المضيفة بفوائد جمة ،أولاها أن ممارسة هذا النوع من الأنشطة سيؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية و المنافسين و المحليين بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية ، إحلال الواردات و سد العجز التمويلي الذي يتميز به الدول النامية ،خصوصا و عدم النمو الاقتصادي عموما .

_الأثر غير المباشر :إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منه:

-نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصدير إلى الشركات المحلية و بالشكل الذي يساعد على تحسين و تغيير الخصائص التكنولوجيا للمنتجات المحلية و عناصر الإنتاج .

-تقوم الشركات المحلية باستغلال حلقات الاتصال مع شبكات التوزيع العالمية التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة لتوجيه أنشطتها الإنتاجية نحو خلق سلع و خدمات موجهة للتصدير .

1-بيوض محمد العيد ،مرجع سابق ،ص 136

المبحث الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية .

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة رئيسية من أدوات التمويل و الحل البديل لمعالجة مشكل المديونية ،وكذا أداة حاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي و السياسات التنموية و حتى النجاح السياسي ،فقد تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع خلال العقود الثلاثة الماضية ،وهذه الزيادات المتسارعة له قد ولدت تساؤلات كثيرة حول النتائج و التبعيات المترتبة على الجانب البيئي ككل و خصوصا على الدول النامية .

المطلب الأول :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي في الدول النامية.

إن النقاش حول النتائج التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر هي واحدة من القضايا الجوهرية التي طرحت في خصم النقاش الواسع و التنمية المستدامة ،حيث يرى البعض أن الدول النامية تعتمد إلى تخفيض معايير البيئة حتى تستقطب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هو ما أدى إلى خلق ما يسمى بملاجئ التلوث ،و الذي من ينشأ نتيجة لتنافس الدول النامية مع بعضها البعض حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استمرار تقليل و تخفيض المعايير و الضوابط البيئية المفروضة على الأنشطة التصنيعية و الإنتاجية لأن المستثمرون ربما يميلون إلى الدول الأقل صرامة أو التي تنعدم بها الأطر التنظيمية، وترتكز نظرية ملاجئ التلوث أو على إبراز رغبة الشركات متعددة الجنسيات في توطين استثماراتهم على مستوى دول ذات تكاليف أقل و تحقق كفاءة استثمارية أكبر في ظل الضوابط التنظيمية السائدة ،فهي تفضل الاستثمار في دول أين تستطيع استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة من أجل تعظيم العائد على الاستثمار .حيث من المعروف وجود حوافز تكون متعلقة بشروط الدخول مثل و جود القوانين و التشريعات و إجراءات منح التراخيص، إضافة إلى شروط ما بعد الدخول مثل درجة تطبيق التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالقطاعات المستهدفة من قبل المستثمرين الأجانب.[1]

[1]–سامية سرحان ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية ،شهادة ماجستير،سطيف،2011 ،ص81

إلا أن الأدلة و الإثباتات الواقعية التي تثبت ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية على اعتبار أنها ملاجئ للتلوث تعتبر نادرة قليلة ،و من هذه الأدلة و الإثباتات الدراسية ،و التي كان موضوعها الدراسة الإحصائية لتأثير التشريعات و السياسات البيئية ل22 دولة مضيفة ،و على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية الصادرة عن ستة قطاعات صناعية تتضمن صناعات تخضع لتكاليف بيئية عالمية (الكيمياويات و المعادن مثلا) بالإضافة إلى صناعات تخضع لتكاليف بيئية مقبولة (الآلات الالكترونية و غير الالكترونية ،و سائل النقل ، المنتجات الغذائية). و أظهرت الدراسة أن التساهل الواضح في التشريعات البيئية الدول المضيفة محدد مؤثر جدا في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصناعات عالية التلويث(علاقة عكسية خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعة الكيماوية الأمريكية و صرامة التشريعات البيئية في الدول المضيفة) ،بينما يقل هذا التأثير فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصناعات منخفضة التلويث ،حيث شكلت هذه النتائج تأكد لفرضية أن الدول النامية تعتبر بمثابة ملاجئ للتلوث، و سيعتمد إثبات ذلك على نوع أو غاية الشركة من التوجه نحو الخارج حسب الغاية كالتالي:[1]

-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق : لا يحتمل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر التكاليف البيئية العالية لأنه بصدد البحث عن موقع تنافسي في السوق المحلية المستهدفة بالاعتماد على تقليل التكاليف مهما كان نوعها بالدرجة الأولى.

–الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن القاعدة الإنتاجية :لا يتميز هذا النوع بالحساسية الكبيرة تجاه التكاليف البيئية لأنه بصدد تكوين قاعدة إنتاجية موجهة للتصدير ، حيث يعوض التكاليف البيئية من خلال جملة المزايا الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة و كذا من خلال اقتصاديات الحجم .

1بيوض محمد العيد، مرجع سابق ص143

-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد: هذا النوع من الاستثمارات يكون حساس للأعباء البيئية لأن المفاضلة هنا السوق المحلية و خيار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تلعب على هامش بسيط بين أسعار الموارد المتوفرة في السوق المستهدفة و نظيراتها مما يتوفر في سوق الدول الأم .
من جهة أخرى و في سبيل تهمة البحث عن ملاجئ التلوث عن الاستثمار الأجنبي المباشر ،أثبتت تكلفة المراقبة و التحكم في انبعاث ثاني أكسيد الكبريت في الشركات الصناعية الصينية كبيرة الحجم هي فقط بضعة دولارات لكل طن، كما غاية أدلة قوية تدعم فكرة تأثير الضوابط و الأطر البيئية على القرارات الاستثمارية لصناعة السيارات ،باستثناء الدول التي تطبق قوانين صارمة في مجال معايير و جودة الهواء ،و الملاحظ أن نسبة الاستثمارات المتوجهة إلى الصناعات ذات العلاقة المباشرة بالبيئة كالبترول ،الغاز ،الكيماويات و المعادن تعد ضئيلة جدا .

وبذلك يمكن القول أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البيئة لا يمكن فهمها بكفاية من خلال التحليل البسيط لقياس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالظروف البيئية السائدة ،بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الأنماط السائدة في الوقت الحاضر و تبسيط آليات تستطيع المضي قدما ضمن التغيرات التي تطرأ على كل من حجم الاقتصاد ،النسيج الصناعي و الأثر التقني .[1]

المطلب الثاني:اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة على البيئة

يعتمد الكثير أن العولمة هي مفتاح لتحقيق مستويات عالية من التنمية و الرفاهية لكل دول العالم ،و تعتبر هذه الفكرة صائبة إلى حد ما لأن العولمة توفر فرصة عظيمة لذلك ،لكن هناك أيضا أخطار و انعكاسات سلبية لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار ،فالعولمة تشجع الدرجة الأولى رغبات المستثمرين و رجال الأعمال على تدوي

1-سامية سرحان ،مرجع سابق ،ص85

مشاريعهم و إمكانيتهم المالية و المادية و الدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة أخرى تدويل الأنشطة التبادلية عبر قنوات التجارية الدولية باستعمال القواعد الإنتاجية والتصديرية للدول المضيفة، و عموما هناك ستة تأثيرات بيئية أساسية مرتبطة بالتجارة يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي أو سلبي :[1]

-تأثير تغير حجم النشاط الاقتصادي: ويكون لتغير حجم النشاط الاقتصادي أثر سلبي إذا أدى زيادة حجم التجارة إلى المزيد من التلوث ،و تصبح هذه الآثار إيجابية عندما تسبب التجارة في المزيد من الحماية البيئية من خلال النمو الاقتصادي و السياسات التنموية و التي تحفز العمليات الإنتاجية و التكنولوجيا المستعملة نحو إفراز أقل قدر ممكن من التلوث لكل وحدة من المخرجات.

- **تأثير التغيرات في الاستهلاك المنتجات:** تكون هذه التأثيرات إيجابية إذا كانت التجارة تتم عن طريق تداول سلع بيئية،و تكون سلبية في حالة إذا تم التداول سلع ضارة بيئيا .

- تأثير انتشار التكنولوجيا :تكون ايجابية إذا أدت إلى تخفيض معدل التلوث لكل وحدة منتجة ، وسلبية في حالة انتشار التكنولوجيات الملوثة.

- تأثير التشريعات المشجعة للتجارة: تكون إيجابية من خلال تعزيز السياسات البيئية استجابة للنمو الاقتصادي الذي ينعكس في تنامي التجارة أو من خلال إجراءات معينة تضمنتها اتفاقيات تجارية ،و تكون سلبية عند إرخاء السياسات البيئية بسبب ضغوط أو قيود التجارية على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات التجارية.

1-بيوض محمد العيد ،مرجع سابق،ص146

المطلب الثالث: نظام الإدارة البيئية في الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية .

لابد من استجابة فعلية للشركات متعددة الجنسيات و التي تجسدت تطبيق أوسع لأنظمة الإدارة البيئية قصد تحمل الضغوطات و القيود المفروضة عليها ،حيث انقسم تبني مبادئ أنظمة الإدارة البيئية حسب الغاية إلى أربع مبادئ هي:[1]

- نظام الإدارة البيئية كتوجه إلزامي: يتم من خلاله تبني مقربة تفاعلية موجهة نحو الالتزام بالتشريعات الحالية ،فهو يتضمن الانجازات الذاتية للشركة في الإطار مثل المراقبة و تقارير إجراءات التنفيذ و القوانين المنظمة للأنشطة ،ويعتبر تطبيق التكنولوجيات المنخفضة للتلوث من بين الحلول الرئيسية.

– نظام إدارة بيئية وقائي :تميل معظم الشركات إلى الإدارة الوقائية عند سن سياساتهم و تصميم برامج صحة و سلامة بيئية و مهنية في القطاعات ذات الأثر البيئي ،بهدف تقليص النفايات ،وتوفير الطاقة الوقاية المبكرة من الحوادث ،و يعتمد على المحافظة على تدقيق المعلومات أول بأول فيما يخص وضعية الصحة و السلامة البيئية و المهنية من أجل الوقاية من الحوادث و معوقات السير الحسن لوتيرة العمل العادية بالاعتماد على إجراءات المراجعة و تقديرات الأخطار.

- نظام إدارة بيئية استراتيجي: تلزم الشركات متعددة الجنسيات التي تتبنى هذا النوع من أنظمة الإدارة البيئية بإدماج أهداف الصحة و السلامة البيئية و المهنية ضمن جميع أنشطتها و هذا لأجل بناء سمعة جيدة لها ،و اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق المستهدفة ،كما تكسبها مناعة ضد الأخطار التشريعية المستقبلية .

– نظام إدارة من أجل التنمية المستدامة: يتطلب شفافية في الجزء المتعلق بكيفية تعامل مع مشاكل البيئية العالمية كتلوث المحيطات ،الاحتباس الحراري و تغير المناخ و تتخصص عادة الشركات التي تنتهج هذا النمط في الأنشطة المرتبطة بموارد الطاقات المتجددة .

1- سامية سرحان مرجع سابق ،ص 87

المطلب الرابع :المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية :

لتقييم الممارسات الإدارية المتخذة أثناء التعامل مع القضايا الاجتماعية تم اعتماد معايير الاستراتيجيات المعتمدة في إدارة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان و معايير العمل و الصحة و السلامة المهنية ، اعتمادا على السياسات و الأنظمة الإدارية و التقارير المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات محل الدراسة وتتبين فيما يلي:

- حقوق الإنسان :بما أن أغلب الشركات متعددة الجنسيات لا تقوم بأداء جيد أو على الأقل مقبول فيما يخص حقوق الإنسان مما يؤدي بالنقاش إلى ضرورة تحلي الدول المضيفة ببنية قانونية تكفل ممارسة أفضل و التزام أكبر بالأطر و الأعراف الدولية التي أقرتها هيئات حقوق الإنسان و العمال بشكل أخص كمنظمة العمل الدولية، و حتى تضمن الدول خصوصا استفادة أكبر من وراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم مؤشرات حقوق الإنسان و التنمية البشرية على المستوى الكلي .

– معايير العمل : كشفت النتائج أن من بين العينة المكونة من 100 شركة اعتبرت على أنه ينخفض أو ينعدم بها سوء معايير و ظروف العمل ،لهذا يضم تصنيفهم الاجتماعي العام هذا الجانب عند تقييم.

–الصحة و السلامة المهنية :تمثل هدف جوهري و رئيسي للممارسات الإدارية وهو ما يستلزم بالضرورة على الشركات تبني المزيد من التحسينات على الممارسة الحالية المتعلقة بالصحة السلامة البيئية .

1-بيوض محمد العيد، مرجع سابق ،ص152

تمهيد

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات البيئية بصفة عامة، ونظرا للتزايد الذي شهده العالم من استقطاب مثل هذه القطاعات في مختلف الدول ،و يبرز أثره على أرض الواقع للدول المضيفة له ومن بينها الدول النامية ،ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه شركات متعددة الجنسيات في التنمية من خلال نقل التكنولوجيا و المعارف و المهارات الإدارية الحديثة ،فلقد أصبحت مطالبه بالمزيد من الإفصاح عن نتائجها ليس فقط المالية ولكن الاجتماعية وخاصة البيئية ،فلهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة و كيفية الحد من المخاطر التي تنجر عنه خاصة في الدول المضيفة والأثر الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

وسنقسم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية .

خلاصة

رغم الايجابيات التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد للدول المستثمرة و الدول المضيفة ،إلا أن هناك أثار سلبية يجب الحد منها خاصة فيما يتعلق بالآثار السلبية على البيئة خاصة في الدول المضيفة و من بينها الدول النامية ،فلهذا يجب الحد و وضع قوانين صارمة على الشركات متعددة الجنسيات التي تهمل الجانب البيئي و تركز على الربح الاقتصادي ،فلهذا يجب على الدول المضيفة و من بينها الدول النامية أن تضع ضوابط لتحد من استخدام المواد المضرة بالبيئة عند عقد مثل هذه الصفقات، لأن الأخطار التي تنجر عن تدهور البيئي هي أخطار تهدد الأمن البشري و الكائنات الحية بصفة خاصة و كوكب الأرض بصفة عامة.

تمهيد

رغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة، فان مفهومها ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد تناوله القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ،ومع بداية القرن العشرين وبعد التغيرات الاقتصادية والبيئية، وبعد المشاكل التي أصبح يعاني منها معظم الدول، ومع تزايد الوعي البيئي لدول العالم ، والإجماع على تبني منهج جديد يكون بديلا لنموذج الحداثة، و ظهر مفهوم التنمية المستدامة على واجهة الساحة العالمية ،والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد ، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي من جهة، مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، فهي تسعى لتحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر و دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة.

لقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة .

المبحث الثاني: أبعاد ومقومات التنمية المستدامة و الظروف المساعدة على تحقيقها .

المبحث الثالث : خصائص و مؤشرات التنمية المستدامة و متطلباتها في ظل العولمة و العراقيل التي تواجهها في الدول النامية .

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة .

لقد مر مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل ،و تطور تاريخية عبر تاريخية عبر الزمن ، و خاصة بعد ظهور متغيرات اقتصادية ،و ما يصاحبها من مشاكل مست خاصة الجانب البيئي ،والتي أصبحت تهدد المعمورة بأكملها، وقد تنامي مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن، فهي تسعى لتلبية احتياجات الجيل الحالي ،و دون الأضرار بقدرة الأجيال المقبلة، على تلبية احتياجاتها ولها عدة أهداف تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

لم يكن مفهوم التنمية وليد ساعته، بل كان ناتج عن مخاض طويل في الفكر التنموي ،لقد مرة التنمية بعدة مراحل، يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر و واضح على مفهومها، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة القضايا المروحة،

وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المؤثرة التي تواجهها المجتمعات و تهدد المعمورة بأكملها، بالإضافة لتعالي صيحات الفقراء ،وكذلك انعكاسا حقيقيا للتجارب الدولية ،التي تراكمت عبر الزمن في مجال التنمية ،فخلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات ،وساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي ، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الفرد ،وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية ،يزداد فيها الدخل الوطني ،وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من خلال فشل إستراتيجية التصنيع فيها ،و اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات.[1]

والملاحظ أن التنمية من خلال الفترة المذكورة ،لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي ،

وبالتالي فان الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية

1_راسي طارق ،الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة ماجستير ،سطيف ،2011،ص02

في المقام الأول ،و عرفت على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدامات في الفترة الزمنية المعينة.

ومع نهاية الستينيات حتى منتصف سبعينيات بدأ مفهوم التنمية بشمل جوانب اقتصاديا بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط ، فقد أخذت عملية في طياتها أبعاد اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر و القضاء على البطالة و لا المساواة في التوزيع ضمن اقتصاد سيثمر بالنمو و ذلك من خلال المشاركة الشعبية في إعداد مخطط التنمية الأولى و تنفيذها و متابعتها .

ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و بالتالي التنمية المستدامة هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما 1968حيث ضم عدد من العلماء و المفكرين و الاقتصاديين و كذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم ،دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو الدول المتقدمة .[1]

* و في 1972ينشر نادي روما تقريرًا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذلك بالاستغلال الموارد الاقتصادية ، و توقعات ذلك حتى سنة 2100، و لعل من أهم نتائجه ، هو انه سيحدث خلل خلال القرن الواحد و العشرين بسبب التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية و تعرية التربة و غيرها ، كما تم نشر دراسة جاي فور ستر بعنوان "حدود النمو " و التي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة و هي استنزاف الموارد الطبيعية ، النمو السكاني ، التصنيع ، سوء التغذية ، تدهور البيئة ، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات المتغيرات الخمسة و أثرها على الكوكب الأرضي ، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

1_عمار عماري ،المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،مداخلة إشكالية التنمية المستدامة ،سطيف ، أيام 07 _08 أفريل 2008،ص02-03

و في نفس السنة و بالتحديد خلال 05-16جويلية 1972تنعقد قمة الأمم المتحدة ، حول البيئة و المشاكل الاقتصادية . و طلبت الدول النامية بأنها لها الأولوية في التنمية و ضرورة تغطية الفجوة بين الدول الغنية و الفقيرة.

و في 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤكد أن أكثر من 25ألف نوع من الخلايا النباتية و الحيوانية في طريقها إلى الانقراض .

لقد تعالت الأصوات و عقد الندوات الفكرية و المؤتمرات المحلية و العالمية بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي في خطر ،على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووية "تشرنوبيل "كما عقد مؤتمر ما بين 03-04جوان 1992خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التأكد البيئي في إطار قابلة للاستمرار و ملائمة و قد خرج المؤتمر بست نتائج: [1]

- وضع معاهدة شأن ذات أهمية كمعاهدة تغيير المناخ .

- إعلان ميثاق الأرض الذي حدد مبادئ تلتزم الشعوب بها في علاقاتها مع البيئة.

- جدول أعمال (أجندة القرن 21) لتطبيق ميثاق الأرض .

- وضع آلية تحويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في النامية بالإضافة إلى دمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية .

- إقرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية .

- بحث مسألة المؤسسات التي على عملية التنفيذ .

1_بالهداف رحمة ،الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة في الدول الأورو متوسطية،تخصص تجارة لوجستيك أورو متوسطي ،أطروحة ماجستير ،مستغانم ، 2010،ص 33

*كما تم في شهر ديسمبر 1997إقرار بروتوكول كويتيو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات و التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و زيارة استخدام نظام الطاقة الجديدة و المتجددة .

*مشروع الألفية إنمائية سنة 2000برعاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي حددت عشرة أهداف إنمائية الألفية الجديدة كلها تصب في هدف التنمية المستدامة .

*كما في افريل 2002مؤتمر القمة للتنمية في جوها نزبورغ جنوب إفريقيا بهدف التأكد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال :[1]

- تقويم التقدم المحرز في التنفيذ جدول أعمال 21 و الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة سنة 1992 حيث خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار و ملائمة بيئي و قد خرج المؤتمر بست نتائج :

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة تغيير المناخ .

- إعلان ميثاق الأرض الذي حدد مبادئ تلتزم الشعوب بها في علاقاتها مع البيئية.

- جدول أعمال (أجندة القرن 21) لتطبيق ميثاق الأرض .

- وضع آلية تمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية .

- إقرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية .

- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرق على عملية التنفيذ .

- انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة للتنمية المستدامة في جوها نزبورغ إفريقيا يهدف التأكد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال :

-بالهداف رحمة ،مرجع سابق ،ص33

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال 21 و الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة سنة 19920.

- استعراض التحديات و الفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة .

- اقتراح الإجراءات المطلوبة اتخاذها و الترتيبات المؤسسة و المالية اللازمة لتنفيذها .

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية، الإقليمية ، الدولية .[1]

*** المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة .**

-يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي لرئيسية وزراء الترويج سنة 1987في تقرير المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة و المساواة التي الأجيال الحالية و مستقبلية ، وهكذا عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها :التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .[2]

-أما البنك الدولي فعرفها بأنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية الأجيال القادمة و ذلك بضمان نبات رأسمال التأمل أو الزيارة المستمرة عبر الزمن .

-وحسب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1987: التنمية التي تلبي احتياجات الخاصة .

-و يستخلص أن عبارة التنمية المستدامة هي تنمية نستجيب لحاجات الأجيال دون تعريف قدرة الأجيال القادرة للخطر .

- و حسب المنظورة الإسلامي للتنمية فعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية فإنه مفهومها ليس بجديد على الإسلام و المسلمين فقد تناوله القرآن الكريم السنة النبوية و التي تصنع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة الى أن

1- عمار عماري ، مرجع سابق ، ص33.

2-الهداف رحمة ،مرجع سابق ، ص34

تأتي أمر الله و من الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية في الإسلام أكثر شمولا بل أنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر التي تبنته في أجندة القرن الحادي و العشرين .

- فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية ففي المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان لذا الطبيعة و لا متسلطا عليها بل تجعل أمين عليها محسنتها ، رفيق بها و بعناصرها بأخذ منها بقدر حاجتهم وحاجة من يعولهم ،بدون إسراف وبلا إفراط و لا تقصير و ذلك بقوله سبحانه تعالى : (كلوا و اشربوا ولا تسرفوا أنه لا يحب المسرفين)سورة الأعراف آية 31 كما أنها تعدلونا من ألوان شكر المنعم على ما أنعم به على خلقه انطلاقا من كون العمل عبادة و نمط من أنماط شكر الله تعالى .

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة:

- الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الشعوب و تحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية و محاولة الحد و من أجل تحقيق ذلك التوصل يجب إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و إدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى بمعنى تحقيق علاقة متوازنة بين الإنسان و المصادر البيئية بشكل يكفل لهذه العلاقة أن نتعامل مع المتغيرات و التحديات و ذلك بشكل دائم ، كما أنها تعتبر في حد ذاتها عملية تغيير تتضمن كل نشاطات التطوير الاجتماعي ، الاقتصادي ،التكنولوجي و المؤسس من أجل خدمة الأجيال الحالة و دون أنقاض لحقوق الأجيال القادمة .[1]

1_ راسي طارق ، مرجع سابق ،ص 52_53

- و الجدير بالذكر أن أوسع التعريفات شيوعا للتنمية المستدامة هي تلك التي يرى أنها التنمية التي تهيئ للجيل متطلبات الأساسية والمشروعية ،دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ الأجيال القادمة متطلباتها أو بعبارة أخرى استجابة للتنمية لحاجات الحاضرون الأنقاض من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجتها أذن هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة كما يوضحه الشكل التالي :[1]

الشكل رقم01 : أهداف التنمية المستدامة.

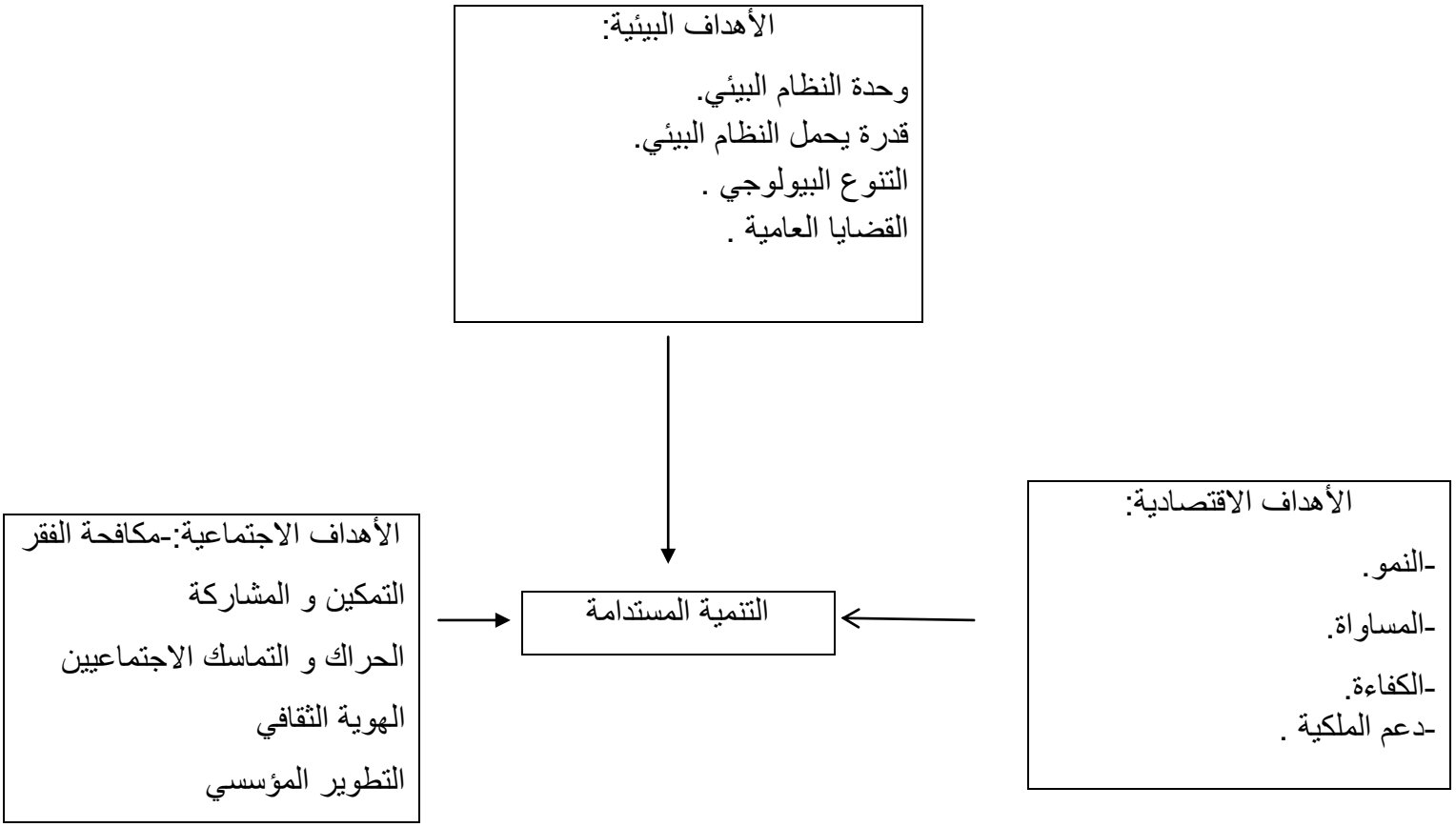

المصدر:بالهداف رحمة،مرجع سابق،ص35

1_بالهداف رحمة، مرجع سابق، ص 35

الأهداف الاقتصادية: و تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعين العام و الخاص لتحقيق الأهداف و البرامج التي تساهم في تلبية حاجات الحالية و المستقبلية و التوقيف بينها من تحقيق حدة الفقر.

-ورفع معدل النمو الاقتصادي من خلال العمل على التحسين قدرة جميع البلدان خصوصا النامية على التصدي لتحديات العولمة و الآثار التي تحملها الاستثمارات الأجنبية للموارد المائية في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية .

الأهداف الاجتماعية:

-وتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف الأغلبية الفقيرة، و تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعات الصغيرة وضمان الأمن الغذائي و تهدف إلى فرص معايير للهواء و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية للأغلبية الفقيرة و تأمين الحصول على المياه الصالحة للشرب.

الأهداف البيئية:

- و تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام و الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي منع استنزافها و تدميرها من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة و العمل على تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و تقديم المشروعات الجديدة من أجل الاستخدام و المستدام للأراضي و الغابات و الموارد المائية و تنمية إحساسها بالمسؤولية و إزاءها و حثهم على المشاركة في إيجاد الحلول .

- لذا كان الهدف الرئيسي منها إجراء تغيرات جوهرية في البنية التحتية للمجتمع دون تأثير السلبي على عناصر البيئية .[1]

1_ راسي طارق ، مرجع سابق ، ص 80

- المبحث الثاني : أبعاد مقومات التنمية المستدامة و الظروف المساعدة على تحقيقها .

أبعاد و مقومات التنمية المستدامة و الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة يحتاج تحقيق هذه التنمية المستدامة في الدول النامية إلى إحراز تقديم متزامن في ثلاث أبعاد على الأقل ، هي الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و هناك ارتباط وثيق فيما بينما ، كما تحتاج إلى مقومات و هذا لتحقيق التنمية المستدامة .

- المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة .

- أن مفهوم التنمية المستدامة بتعدي مجرد بين البيئة و التنمية فالتنمية المستدامة بمعناها الواسع تمثل عدة أبعاد مترابطة و هي :

1- البعد الاقتصادي:

بشكل هذا البعد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية الأفراد المجتمع و في نفس الوقت المحافظة و الاستخدام العقلاني و الرشيد لهذه الموارد و هي :

1-1 حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : تعتمد الأنماط الاستهلاكية لسكان الدول المتقدمة على الاستهلاك المكثف من الموارد الطبيعية و هو ما يمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ، فالمعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من 5 في 33 مرة و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بعشرات مرات في البلدان النامية مجتمعه . [1]

1-2 إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :تتخلص التنمية المستدامة بالنسبة الدول الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة الاستهلاك المبدد و الموارد و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و أحداث تغيير في أسلوب الحياة ، لابد في هذه العلمية من التأكد من عدم بتصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية .

1- عبد القادر بالخضر، إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير، جامعة البليدة ، سبتمبر 2005،ص98.

1-3 مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث و معالجته .

تقع عن الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في القيادة التنمية المستدامة ، لأن استهلاكها المتراكم الماضي من الطاقات الحفرية كرس منها بنسب كبيرة بدرجة في مشكلات التلوث العالمي ، بالإضافة إلى أن هذه البلدان لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة يجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف و نستعمل الموارد بكثافة أقل . [1]

1-4 تقليص نبعيه الدول النامية:

أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول النامية من هذه المنتجات و تخفيض أسعارها بدرجة أكبر ، مما يحرمها من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها للانطلاق في إستراتيجية تنموية تقوم على الاعتماد على الذات و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

1-5 التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة :

من خلال تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة.

1-6 العدالة في توزيع الموارد و الخدمة تفاوت المداخيل :

و تتجسد هذه الغاية في العمل على جعل تعادل فرص حصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع الواحد.

1-7 تقليص الإنفاق العسكري:

تحويل الأموال من الإنفاق للأغراض العسكرية و آمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية .

1_بالهداف رحمة، مرجع سابق، ص 36

-البعد البشري الاجتماعي :

و تتعلق بالجانب الاجتماعي للتنمية و تتمثل فيما يلي :[1]

2-1 تثبيت النمو الديمغرافي فيها :

لأن النمو السكاني السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما يحد من التنمية المحلية للسكان.

2-2مكانة الحجم النهائي للسكان :

أهمية توزيع السكان من خلال النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن .

2-3 الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

و هذا من خلال استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا و تحسين الرفاه الاجتماعي و الاستثمار في رأسمال البشري .

2-4 الصحة و التعليم:

أن توفير الرعاية و التعليم من شأنه أن يساعد على التحقيق التنمية.

2-5 أهمية دور المرأة :

من شأن الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بزوايا متعددة .

2-6 تحسين الحاكمة :

أن تبني نظام يعتمد على المشاركة في الحكم بصورة أكبر ،إضافة إلى مبادئ الثقافية و المساءلة بشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل .

2-7 تقليص عدد الفقراء:

من خلال ضبط توزيع المداخيل.

1-حميد عبد الله الحر تسي , السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشلف ، 2005، ص 29-30.

3- البعد البيئي:

و تتعلق بحماية البيئة و تتمثل فيما يلي:[1]

3-1 حماية الموارد الطبيعة :

و ذلك من خلال التربة من الإتلاف و التخفيض من استعمال المبيدات و الحد من تدمير الغطاء النباتي مع التوسيع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان، وأن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية مستقبلا.

3-2 صيانة المياه:

يوضح حد للاستخدام المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه و تحسين نوعية المياه .

3-3 تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :

من خلال تواصل مساحة الأرضي القابلة للزراعة ،مما يقلص من ملاجئ المتاحة الأنواع الحيوانية و النباتية و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي الأجيال المقبلة ،ذلك بإبطال عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة .

3-4 حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير ذلك الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .

4-البعد التكنولوجي:

يوفر التطور التكنولوجي إضافة إلى كونه عنصرا حيويا الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي ،إمكانية حماية البيئة و بالتالي ضمان رفاه الأجيال المقبلة و تتمثل الأبعاد التكنولوجيا فيما يلي : [2]

1- حميد عبد الله الحر تسي ،مرجع سابق ،ص32-33.

2-بالهادف رحمة ،مرجع سابق ،ص 38-39.

4-1 -استعمال تكنولوجيا أنظف المرافق الصناعية:

من خلال التحول إلى التكنولوجيا و أكفا و تقليص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

4-2 الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية :

وذلك من خلال بالأخذ بالتكنولوجيا الحسنة و بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقاتها .

4-3 المحروقات و الاحتباس الحراري:

أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاص لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة ،فالمحروقات يجري استخدامها و إحراقها و طرح نفاياتها داخل البيئة ، فتصبح بسبب ذلك مصدر رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية و الأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة و الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ .[1]

4-4 الحد من انبعاثات الغازات :

ترمي للحد من المعدل العالمي بزيادة انبعاث الغازات الحرارية ، وذلك عبر الحد من استخدام المحروقات و إيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية .

4-5 الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون :

فاتفاقية كيوتو للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة الأوزون و توضح أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة هو أمر مستطاع إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التوقيع عليها .

4-6 مكافحة التلوث: بشكل عام من الناحية الهواء، المياه، الغابات مصايد الأسماك

المطلب الثاني :مقومات التنمية المستدامة .

لتحقيق التنمية المستدامة فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل ،التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها :[1]

1_تلبية الحاجات الإنسانية للسكان: الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هو إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع و تحسين مستوى معيشتهم ،لذلك نجدها ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر انطلاقا من إقناعها أن عالما يستوطنه الفقر و لا مساواة سيكون دون شك ،عرضه للأزمات البيئة الاجتماعية و الاقتصادية .

2_الإدارة البيئية السليمة :لا يمكن تلبية احتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها ،ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية ،دون إهدار وفي إطار القيود البيئية ،و تعنى بالبيئة السليمة تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة .

3_التنمية البشرية : لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة ،و التنمية البشرية هي عملية توسيع الخبرات المتاحة أمام المجتمع و أهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة،الحرية السياسية،ضمان حقوق الإنسان ،مثل تحسين مستوى الصحة والتعليم.

4- الاقتصاد البيئي :يعرف بأنه فرع من فروع العلوم الاقتصادية،يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئية والاقتصادية ذات الصلة،فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى،كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل و المواصلات وسياسة الطاقة و الموارد .

5_التكنولوجيا السليمة بيئيا :لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة ،مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة، وذات استدام أقل للموارد

---

1 طيفور عبد الجليل، المؤسسة البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماستير ،مستغانم 2013 ، ص 20_21

وتولد قدرا أقل من التلوث والنفايات ،لذا يتعين على الدول النامية إن تستورد تكنولوجيا نظيفة لبيئتها المحلية وأن تعمل باستمرار على تطور قدرتها الذاتية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا ،ومما يجعلها تكتسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على التطوير و إنتاج تكنولوجيا نظيفة .

6_الاعتماد على الذات و التعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية :

التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية ،وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية ،أي لا بد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها وفقا للأسس المحلية وبما ينتج الموائمة بين حاجاتها و رغباتها ،و الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

وبما أن التنمية المستدامة هدفا لكل شعوب العالم المتقدمة والنامية ،وان تنظيم الطبيعة ومشاكل البيئية لا تعترفان بالحدود الإقليمية ،فان التعاون الدولي أمرا ضروريا لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام .

المطلب الثالث :الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

باعتبار أن التنمية المستدامة عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،فهي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة ،وان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يتوفر على مجموعة من الظروف و العوامل الأساسية ،وتتركز معظمها على إبقاء و نقل رصيد من رأسمال إلى الأجيال القادمة ،لا يقل عن ذلك المتوفر للأجيال الحالية أو في صورة أفضل منه ويشمل:[1]

1_الرصيد رأسمال الطبيعي :

يشمل مختلف الموارد الطبيعية غير متجددة، والتي هي معرضة للنفاذ و الزوال نتيجة للاستهلاك غير العقلاني لها والذي لا يستند إلى أسس عملية، لذا فانه يجب البحث عن بدائل لإحلال أصول أخرى محل رأسمال المستخدم بصورة كلية أو جزئية في النشاط الاقتصادي، وإيجاد طرق عملية دقيقة لقياس حجم هذه الموارد الطبيعية، والتغيرات

1-عبد القادر لخضر،مرجع سابق،ص 33

التي تطرأ عليها ،وينادي البعض بعدم ترك الأمور المتعلقة بتخصيص و تسعير هذه الأصول إلى آليات السوق الحر ، التي لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستقبل ،و ذاك في استخدام السياسات العامة للضرائب و القوانين التي تحد من الأفراد في استغلال الموارد الطبيعية ، و تضمن حماية حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى إيجاد طرق و تقنيات تسمح بإعادة استثمار جزء من الربح ، استخدام هذه الأصول لزيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا ،و هو ما يتطلب تطوير الأنظمة المستخدمة في الحسابات القومية التي تسمح بتحديد قيمة الجزء المستهلك من رأس المال الطبيعي كأصل من أصول العملية الإنتاجية و الذي يساهم في توليد الدخل القومي ،وهو ما يعرف بالحسابات الخضراء .

2-رصيد رأس مال العيني و البشري :

و يشمل رأس مال العيني المختلف المؤسسات و المصانع و هياكل للبنى التحتية ،أما رأس مال البشري فيشمل طبيعة و خصائص الأفراد و السكان و مستوى التعليم و الصحة و مهارات الفنية الإبداعية التي يتوفر عليها المجتمع ،و يعد العنصر البشري من أهم الأصول في عملية التنمية المستدامة ،لاسيما أن العائد منه يفوق العائد من رأس المال المادي و نظرا لأهمية هذا العنصر لقد تم إدراج مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة ،وأصبحت تأتي في مقدمة اهتمامات التوجه العامي نحو التنمية المستدامة. [1]

1_ طيفور عبد الجليل ، مرجع سابق ،ص 21

***المبحث الثالث : خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة و متطلبات في ظل العولمة و عراقيل التي تواجهها .**

تتميز التنمية المستدامة لعدة خصائص فهي تسعى لتحقيق المقاربة الدولية ، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون قياس مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها تحديد مدى اتجاه البلد نحو استدامة التنمية ،كما على الدولة تجنب العراقيل التي تواجهها والتي تنقص من فرص تحقيقها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

المطلب الأول :خصائص التنمية المستدامة

افرز نسق التطور التاريخي الحافل للتنمية المستدامة الخصائص التالية :[1]

1-المقاربة دولية: تبحث في كيفية تجاوز الفروقات بين الشمال والجنوب والأضرار على تدهور البيئة هي مشكلة ذات بعد عالمي أو بالأخرى كوني ،مع ذلك فهي تقترح حلول متفرقة بالنسبة للشمال ،الحد من النفايات والعوامل الملوثة هي من أكبر الانشغالات ،بينها في الجنوب فتسير النمو الديمغرافي هو ما يشد الانتباه ،وبذلك تحتم على الجميع تغيير هياكل الإنتاج والاستهلاك من خلال الأخذ بالحسبان كل التكاليف والأضرار ومن خلال التقدم التكنولوجي ،ومن خلال تفضيلات المستهلكين .

2-تسيير البيئي:

باعتبار نقل رأس المال الطبيعي إلى الأجيال القادمة هو واحد من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى خلق صورة مشرقة للطبيعة التي تعتبر موروث طبيعي ، يمنح الإنسان الرفاهية والصحة ،ولهذه الاعتبارات وجب خلق طرق تسيير تبحث في المقام الأول على تقليل أثر بعض السلوكيات الملوثة للبيئة في وقتنا الحاضر.

3-إدراك الفروقات الاجتماعية :

تبحث التنمية المستدامة في كيفية تصحيح ظروف لا مساواة بالاعتماد الخيارات الاقتصادية الفردية ،لأنه بتقليل الفروقات في الدخل والثروة ،يمنح ذلك المشروعية

---

1 بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ،ص 78_79

للتنمية المستدامة .

المطلب الثاني :مؤشرات قياس التنمية المستدامة .

يأتي وضع و استخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، ناجحة ملائمة ومتاحة في اللحظة المنافسة .

أن المؤشرات المعتادة مثل الناتج الداخلي الخام ،وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائمة مفهوم الاستدامة ،فالتفاعلات في مختلف ثوابت البيئية ، والسكان والتنمية ليست مطورة بما فيه الكفاية، لذلك فان وضع مؤشرات للتنمية المستدامة ، أصبح ضروريا من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة .

وتتنوع هذه المؤشرات بين الكمية والنوعية ويشرط أن تتوفر معايير معينة في هذه المؤشرات حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية ولعل أهم هذه المعايير مايلي:[1]

_أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئة طويلة الأمد على مر الأجيال.

_ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

_ أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

_أن تكون ذات قيم حدية متاحة .

_أن توضح ما إذا كانت متغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أو لا.

_ينبغي تحديد أساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح و أن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا و علميا.

1_بيوض محمد العيد ،مرجع سابق ،ص 79

_الحساسية للزمن:بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا أستخدم ك

- إن تكون قابلة للقياس و يمكن التنبؤ .

-أن توضح ما إذا كانت متغيرات قابلة للقلب و يمكن التحكم فيما أم لا .

-ينبغي تحديد أساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر يوضح و أن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا و علميا.

-الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

2- المؤشرات الاقتصادية:

هي عبارة عن معطيات و إحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية للدول ما في فترة زمنية معينة و تخلص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسين: [1]

***البنية الاقتصادية:**

يتم من خلال قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية و توزيع الثروات بين أفراد المجتمع و تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية.

ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم الإمكانية و إظهار البعد الاجتماعي و البيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في الدول ما لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير النمو الاقتصادي من جهة و انعكاساتها على الجانب لبيئي الاجتماعي من جهة أخرى ،ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البيئة الاقتصادية للدول ما هي كالتالي :[2]

1- حسن خليف فليح ،التمويل الدولي ،عمان ،2004 ،2006 ص9.

1-1الأداء الاقتصادي:و يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.

2-1 التجارة الخارجية: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

3-1 الحالة المالية:و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الخام.

4-1رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام :ويعني شبه المجموع الصافي للصادرات من السلع و خدمات و الصافي الدخل و صافي في التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام .[1]

2- استهلاك المادة: و تقاس بمدى الكثافة استخدام المادة في الإنتاج، و المقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

2-2 استخدام الطاقة :يتم قياسها السنوي للطاقة لكل فرد نسبة الطاقة المتجددة من استهلاك السنوي ، و كثافة استخدام الطاقة .

3-2 إنتاج و إدارة النفايات: و تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية وإنتاج النفايات الخطيرة، وإنتاج النفايات المشعة و إعادة تدوير النفايات.

المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية :

1- المساواة الاجتماعية: تمثل نوعية و مستوى الحياة المشتركة و هي انعكاس المستويات تطبيق العدالة و شمولها عند توزيع الموارد و الحصول على فرص لكل فرد من صحة و

1- حسن خليف فليح ، مرجع سابق ،ص 10

التعليم و العمل و تحقيق العدالة المستقبلية والحالية.

2-الصحة العامة هناك ارتباط ,الصحة و تحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور خدمات الصحية و البيئية له تأثيرا في النجاح أو الفشل خطط التنمية المستدامة .[1]

الجدول رقم03 :أهداف و مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق الصحة العامة .

الهدف	المؤشرات
- تحقيق معدل وفيات الأطفال .	- معدل وفيات الأطفال - معدل وفيات الرضع . -نسبة الأطفال البالغين من العمر السنة واحدة، الملقحين الخصبة
- تحسين صحة الأمهات	-نسبة وفيات الأمهات . -نسبة الولادات التي تحري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص .

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عام 2010، عن الأهداف

3- التعليم يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية ،المستحقة في أي مجتمع ،يتمثل هدف مؤشر التعليم الابتدائي و الذي يقاس بالمؤشرات التالية :

- صافي نسبة التعليم الابتدائي .

- معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى السكان الذي تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة.

2- بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ص38

4- السكن :يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين و وضع الخطط لا ستعاب الحاجات المتزايدة للسكن ،و يبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في 1992 حوالي 500 مليون نسمة ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمثال المربعة المبنية .

5- النمو السكاني :يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ، ومعدلات التنمية المستدامة و توجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني ،وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية ،و يتمثل مؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان .

6 – مؤشر التنمية البشرية :يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية البشرية سنويا عام 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات ،تعكس مؤشر التنمية البشرية (المرتفع ،المتوسط ،الضعيف) ،وقد تطورت المنهجية حساب هذا المؤشر و خاصة طريق احتباس مستوى الدخل الفردي ،حيث أضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معايير تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية ، معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية ،كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية و مؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشر ة إلى مدى الحرمان و الفقر على مستوى أقاليم مختلفة ،ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: [1]

_1 معدل العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في حدية الأدنى و الأقصى ما بين 25 _85 سنة.

_2 المستوى المصرفي:يقاس بمعدل نحو الأمية بين البالغين، ونسب الالتحاق بالمدارس

1_ طيفور عبد الجليل ، مرجع سابق ،ص 55

في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0 و100 بالمائة .

6_ مستوى المعيشة: يقاس بمعدل الدخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار 40000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات: هي التنمية البشرية العالمية 80 بالمائة و أكثر، تنمية بشرية متوسط 50 إلى 79 بالمائة، وتنمية بشرية منخفضة أقل من 50 بالمائة.

7_ انتشار المركبات السامة : ويقاس من خلال استهلاك الموارد الكيماوية السامة ، والمبيدات الحشرات في الزراعة ، إنبعاثات الملوثات العضوية والموارد المشعة المزمنة ، ومؤشر الطرح المعادن الثقيلة في الماء والهواء .

8_ المشاكل البيئية الحضرية:و يقاس من خلال استهلاك الطاقة النفايات العمومية غير المدورة، المياه القذرة غير المعالجة، نسبة سيارات النقل الخاص، الضوضاء، زحف العمران على الأراضي الزراعية.

9_نفايات وقياس من خلال كمية النفايات العمومية بما فيها المطمورة و المحروقة كمية النفايات المنتجات المختارة خلال فترة حياتها.

10_ تلوث الماء :استعمال المعدني ، استنفاذ الموارد الجوفية ، معدن مبيدات الحشرات المستعملة لكل هكتار من الأراضي الزراعية ، كمية المياه المعالجة و المحلات .

المؤشرات المؤسسية:

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور جانب المؤسساتي في تطبيق و تطور الإدارة البيئية وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي : [1]

1_عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، عمان ،2007،ص 26_28

1_تنفيذ اتفاقيات الدولية المبرمة :يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئية كالتصديق على برتوكول قرطاج بشأن السلامة ،وتصديق السلامة الاتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ ،و برتوكول كيوتوا المنبثق على الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ بالإضافة إلى التنوع البيولوجي .

2_ البحث والتطوير :يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة ،ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام .

المؤشرات البيئية:

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية و على البيئة، من كل جوانبها و يعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشرات أساسي يسمى الاستدامة البيئية و حسب الوكالة الأوربية للبيئة فان المؤشرات الاستدامة البيئية هي :[1]

_ **تلوث الهواء:** يقاس من خلال إشعاعات أكسيد النتروجين، المركبات العضوية غير المثالية المتطايرة، ثاني أكسيد الكبريت ' استهلاك البترول من طرف وسائل النقل،

_**تغير المناخ :**يقاس من خلال كمية إشعاعات ثاني أكسيد الكربون ، الميثان غاز النتروجين ، أكسيد النتروجين ، أكسيد الكبريت .

_ **الأضرار بالتنوع البيولوجي :** و يقاس من خلال مساحة المحميات المتضررة أو المجزئة ، كثافة الزراعة ،قطاع الأشجار و ز حف البني التحتية على الغابات و المساحات المشجرة و تغير في ممارسات التقليدية في استعمال الأراضي

1_ عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق ،ص 19

_البيئة البحرية و المناطق الساحلية :و تقاس من خلال كثافة صيد الأسماك ، استغلال الشواطئ الهالوجينية و الملوثات المعادن الثقيلة و البترول في السواحل والبحار .

_ترقيق طبقة الأوزون : غنبعاثات غازات أكسيد النتروجين المبعث من مكيفات الهوائية ، بروميد الميثيل ،و كلوريد الكربون .

_نضوب الموارد:و يقاس من خلال استهلاك الماء، استعمال الطاقة، معدل الزيادة في المناطق الحضرية، معدل إنتاجية الأرض، سعة إنتاج الكهرباء من الطاقات الحفرية و معدلات استهلاك الأجيال.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة و العراقيل التي تواجهها .

1_ متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة :

1_1 وضع استراتيجيات طويلة الأجل تصب في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية :

من خلال إصلاح السياسات و تقوية المؤسسات الاستثمارات ، فمثلا يجب تقوية استراتيجيات تخفيض عدد الفقراء و هذا يتطلب سياسة مالية و نقدية ملائمة ، و هناك العديد من الدراسات التي أظهرت فعلا أن التنمية المالية تقلل الفقر و الجوع ذلك أن تقديم الخدمات المالية للفقراء تمكن من الحصول على وسائل الإنتاج لتمويل استثماراتهم و زيادة إنتاجهم مما يسمح بتحسين مدا خيل الأسر المعيشية ،و تخفيض أسعار المواد الغذائية ، وبالتالي التقليل من مشاكل نقص التغذية .

1_ذهبية لطرس ،متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة ، الملتقى العلمي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية المتاحة ،سطيف ، 07_08 أفريل 2008، ص 14_ 19

كما تتطلب التنمية المستدامة نمو اقتصاديا مستمرا يتطلب تغيرات مهمة في السياسات و

المؤسسات (تخفيض معدلات التضخم ، التحكم في تغيرات سعر الصرف ، التقليل من تأثير الاقتصاد الخفي ، تخفيض الاستهلاك الجمركي و تشجيع استثمار.)

و عليه فان تحقيق النمو المستدامة يتطلب توفير ثلاثة عناصر :

-تعميق التقدم في الإدارة الاقتصادية الكلية .

-تحسين المناخ لنشاط القطاع الخاص .

-تقوية التنظيم الإدارة في القطاع العام من خلال التخفيض من البيروقراطية و القيود التنظيمية و تبسيط الإجراءات .

2_1 زيادة حجم المعونة الدولية و تخفيض أعباء الدين العام :

يعتقد الكثير من الدول أن زيادة حجم المعونة الدولية لمواجهة الفقر و الجوع و الأمراض يدعم التنمية و يساعد الدول الفقيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لذا يدعو المجتمع الدولي في الوقت الحالي إلى زيادة حجم المعونة و المساعدات الإنمائية الرسمية والتخفيض من عبء الديون و إيجاد آليات و تقنيات حديثة لتمويل التنمية المستدامة ،فقد أوصى مشروع الأمم المتحدة للألفية في عام 2005 على زيادة و مضاعفة حجم نفقات المعونة على المستوى العالمي ، لاسيما و أنه يلاحظ أن المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة تشهد تذبذب و تم إعادة النظر فيها ، لذا يخطط المانحون لتحقيق زيادة ملموسة في المعونة و زيادة التنسيق و درجة الاختيار لملقى المعونة بهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة ، و لهذا فانه لابد من توفر خمس مبادئ رئيسية لجعل الطريق الذي تقوده الدول المتلقية مجديا هي :

1_ بالهداف رحمة ، مرجع سابق ،ص 54

_توافق أدوات المعونة مع احتياجات البلدان .

_تنسيق المعونة.

_زيادة القدرة على التنبؤ بتدقيق المعونة .

_الإصرار على الخضوع للمساءلة المتبادلة .

1_3تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق :[1]

يعتمد الكثير أن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف و التبادل التجاري الثنائي و فتح الأسواق لتسهيل و صول و نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية بطريقة غير تمييزية و شرعية يساعد على تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة و الفقيرة ،و دعم النمو المستدام و ذلك بتحفيز الإنتاج المحلي و زيادة الدخل القومي ، وبالتالي الدخل الفردي و تحسين مستويات المعيشة ،و قد قدمت الدول المتقدمة في هذا الإطار الكثير من المبادرات لعل أهمها اعتماد نظام التفضيلات التجارية أو ما يعرف بنظام الأفضليات المعمم ، حيث تقدم مجلس دول الاتحاد الأوربي باقتراح كل شيء ما عدا السلاح الذي يوفر فرصا لزيادة وصول منتجات الدول الأقل نمو إلى أسواقها دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص ، غير أن معظم الدراسات تشير إلى أن الرسوم المفروضة من طرف الدول المتقدمة هي أعلى بالنسبة للسلع الزراعية و المنسوجات و الملابس مقارنة بالسلع المصنعة لأن الدول النامية تملك نوعا ما ميزة نسبية في هذه المنتجات ،لذلك فان عملية تحرير التجارة الزراعية ، إزالة كل الحواجز و القيود التي تشوه التجارة الحرة المشروعة ، تقدم التسهيلات التجارية و التخفيض من القيود التي تشوه التجارة الحرة المشروعة ،تقديم التسهيلات التجارية و التخفيض من القيود الفنية مع ضرورة إدراج متطلبات البيئية ضمن خطط و سياسات التجارة للدول .

1_ بالهداف رحمة ،مرجع سابق ،ص 55

5_1 تسهيل عملية نقل التكنولوجيا : [1]

من التحديات التي تواجه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة تحدي الحصول على التكنولوجيا الحديثة القادرة على إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة ،و هو ما جعلها

تسعى لجذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس أنه عامل مساعد على نقل التكنولوجيا نظيفة و قادرة على حماية البيئة ،لكن معظم الشركات متعددة الجنسيات لا تراعي هذا الأمر عند ممارسة أنشطتها من جهة أخرى تقليص قدرة الدول النامية على الحصول على التكنولوجيا الحديثة في إطار ما يعرف باتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي أسفرت عليها المفاوضات التجارة متعددة الأطراف في الأرجواي (1986_1994) و التي تعد من أخطر الاتفاقيات على الدول النامية ، لأنها تطالب بحماية الملكية الفكرية و هذا ما يزيد من تعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و النامية .

2_ معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية :

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهدته مسيرة التنمية المستدامة ،إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه العديد من الدول أهمها :[1]

الفقر:هو أساس الكثير من المعضلات الصحية الاجتماعية ،وعلى المجتمعات الدولية أن تضع من استراتيجيات التنموية و خطط الإصلاح الاقتصادي ،ما يقضي على هذه المشكلة بإيجاد فرص العمل و التنمية الطبيعية ،البشرية ،الاقتصادية ،التعليمية في المناطق الأكثر فقر أو الأشد تخلفا و العمل على مكافحة الأمية .

الديون :تمثل أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة ، تؤثر سلبيا في

1_رابح حميد ،استراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسة صغيرة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة ماستير ،سطيف ، 2011،ص 63

المجتمعات الفقيرة بصفة خاصة و الأسرة الدولية بصفة عامة، و من واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات لحماية الإنسانية من مخاطرها و تأثيراتها السلبية على المجتمع.

الحروب و المنازعات المسلحة و الاحتلال الأجنبي:

تؤثر الحروب و المنازعات المسلحة و الاحتلال الأجنبي بشكل مضر على البيئة و سلامتها و ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة داعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي و وضع تشريعات ة التزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها ،و مراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية و منع تخريب المنازل و المنشآت المدنية و مصادر المياه.

التضخم السكاني و الاجتماعي:

خاصة في المدن الدول الفقيرة و النامية و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية والاجتماعية.

تدهور قاعدة الموارد الطبيعية و استمرار استنفاذها ك

و ذلك لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك ،مما يزيد من تقليص قاعدة الموارد الطبيعية و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية .

عدم توفير التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية :

و التي خلال تنفذ برامج التنمية المستدامة و خططها.

نقص الخبرات اللازمة :

التي تمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال القضايا البيئية العلمية، و مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

1_رابح حميد ،مرجع سابق ،ص 64

عدم تنفيذ القرارات المتفق عليها :

من خلال احترام أو تنفيذ بعض الاتفاقيات الدولية حول قضايا التنمية المستدامة.

سوء تخصيص المعونات الدولية:

من خلال الاستغلال السيئ لمبالغ المعونات الدولية في بعض الدول النامية .

خلاصة:

في ختام الفصل يتبين أنه مم الواجب الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية ضمن سياسات التنمية العامة و خاصة بعد تفاقم المشاكل البيئية و المخاطر التي تنتج عنها و تهدد كوكب الأرض بصفة عامة ، فان جعل عملية التنموية و تنفيذ شروط بيئية أصبح ضرورة حتمية ، فالتنمية المستدامة أصبحت من المطالب الضرورية لمختلف الدول و منها الدول النامية ، فلهذا يجب أن تضع مجموعة من الأهداف التنموية للنهوض و مواكبة العصر ،وتحقيق التكافؤ و تلبية احتياجات الحاضر و دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة من مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و البيئية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

فهرس المحتويات

البيان.....الصفحة

شكر و عرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة.....أ

الفصل الأول:مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.....3

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....3

المطلب الثاني:خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته.....7

المطلب الثالث:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.....9

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و التطور التاريخي له وحوافزه.....13

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 13

المطلب الثاني:التطورات التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر.....15

المطلب الثالث:حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.....21

المبحث الثالث:مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر التي يواجهها.....23

المطلب الأول:مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.....23

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر 24

المطلب الثالث:المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر 25
خلاصة.....26
الفصل الثاني:التنمية المستدامة في الدول النامية.....27
تمهيد.....28
المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة.....29
المطلب الأول:السياق التاريخي للتنمية المستدامة.....29
المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة.....33
المطلب الثالث:أهداف التنمية المستدامة.....34
المبحث الثاني :أبعاد ومقومات التنمية المستدامة و الظروف المساعدة على تحقيقها في الدول النامية.....37
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة في الدول النامية.....37
المطلب الثاني:مقومات التنمية المستدامة في الدول النامية.....42
المطلب الثالث:الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.....43
المبحث الثالث:خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة و متطلباتها في ظل العولمة و العراقيل التي تواجهها.....45
المطلب الأول:خصائص التنمية المستدامة.....45
المطلب الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة.....46
المطلب الثالث:متطلبات التنمية المستدامة في ظل العولمة و العراقيل التي
تواجهها.....53
خلاصة.....59
الفصل الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية و البيئية في الدول النامية.....60

تمهيد.....61

المبحث الأول:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية.....62

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل رأس المال و القدرة التنافسية في الدول النامية.....62

المطلب الثاني:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و التقدم التكنولوجي في الدول النامية 63

المطلب الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و التشغيل والتصدير في الدول النامية 64

المبحث الثاني:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة.....68

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي في الدول النامية 68

المطلب الثاني :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة على البيئية في الدول النامية.....70

المطلب الثالث : نظام الإدارة البيئية في الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية 72

المطلب الرابع:المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.....73

خلاصة.....74

خاتمة عامة 75

قائمة المراجع..... 78

فهرس الجداول و الأشكال

البيان **الصفحة**

الجدول رقم01 :توزيع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر
الصادر سنة..1914.....17

الجدول رقم 02 :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة
من دول العالم 2002-2006 20

الجدول رقم 03 :أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة
لتحقيق الصحة العامة.....39

الجدول رقم 04 :تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية.....66

الشكل رقم 01 :أهداف التنمية المستدامة.....35

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه .

الحمد لله على قدر عدد خلقه و رضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته .

الحمد لله على النعم التي أنعم بها علينا ومنها نعمة العلم والتوفيق في إتمام هذا العمل المتواضع .

أما بعد :

أتقدم بالشكر الخالص و جزيل الامتنان إلى الأستاذ: قادري عبد القادر الذي لم يبخل علي بعلمه و جهده المتواصل و أفكاره القيمة وتوجيهاته الصائبة.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى عمال شركة رام سكر بمستغانم الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات خاصة المحاسب ياسين .

وفي الختام أتقدم بالشكر إلى نور الدين الذي ساعدني كثيرا وكذا توفيق وجميلة اللذان مدا لي يد العون .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين أمي و أبي اللذان سهرا على تعليمي وجاهدا في سبيل تحصيلي للعلم ولم يبخلا علي بالدعم المادي و المعنوي أطال الله في عمرهما.

كما أهديه إلى إخواني و أخواتي جميلة ،خالد ،موسى ، حنان ،وإلى زوج أختي جمال ،و إلى الكتكوت ريان أطال الله في عمره، وإلى كل الأقارب .

كما أهديه إلى صديقاتي: هوارية ،أسماء ،خيرة،سعاد،زهية ،خديجة ، الكحلة ،وإلى كل من يعرفني وإلى كل من في قلبي و نسيه قلمي .

مقدمة عامة

خاتمة عامة

مقدمة عامة

خلال عقدين من الزمن شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات مستمرة و ملحوظة في اهتماماتها و توجهاتها، كما حصلت عدة تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينيات ، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق ، وإزالة مختلف القيود والزيادة السريعة و المضطرة للتجارة الدولية ،وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي بالإضافة للتغير الهام الذي طر أ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم التكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات المتدفقة إلى مختلف دول العالم و كان من أبرزها توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمركز داخل اقتصاديات الدول النامية خصوصا في الآونة الأخيرة ما جعل حكومة هذه الدول تدرجها ضمن أولى أولوياتها و في قلب استراتيجيات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولكي تكون التنمية المستدامة ناجحة يجب و وضع مجموعة من الاستراتيجيات ،سواء كانت هذه الاستراتيجيات على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي و لكي تكون ناجحة على المدى الطويل ،يجب توفر مختلف الظروف المساعدة على تحقيقها ،وهذا تماشيا مع مجموعة الأدبيات المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر و المحفزة على استقطابه، تحت ضغط عدة أسباب جوهرية و على رأسها الآثار الايجابية على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي و التكنولوجي التي يفرزها على مستوى الاقتصاديات الدول المضيفة له ،والتي من أهمها دفع عجلة النمو الاقتصاديات و توفير الموارد المالية و خلق مناصب الشغل و نقل التكنولوجيا الحديثة و زيادة تأهيل المؤسسات المحلية ،و الرفع من قدراتها التنافسية ، و تحقيق التقارب بين الدول المتقدمة و الدول النامية .

ورغم كل الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية ، أدى إلى تسارعها و تسابقها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي ، تحت لواء التحديات الجديدة بهدف التنمية الشاملة و المستدامة ، و تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصاد هذه الدول وذلك من خلال الجهود المبذولة و التي ما زالت تبذلها في سبيل إعادة تأسيس البنى الهيكلية ،وتحرير التجارة و الالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة ،والسعي نحو المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز النمو الاقتصادي ،وخلق المزيد من فرص العمل و التنويع مصادر الدخل و جلب التكنولوجيا الحديثة ،وإقامة المشاريع الإنتاجية و المساهمة في تحسين المعيشة ، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج و تحسين المهارات و الخبرات الإدارية ، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير و الدخول في دائرة النمو الاقتصادي المستدام ،و تحقيق التنمية المستدامة عموما.

ومن منطلق أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية و اجتماعية و بيئية ،و تريد أن ترمم لنفسها إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف وهذا باعتماد الدول النامية بالإضافة إلى إمكانياتها الذاتية المتاحة من ضمن الفرص التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي ، فيجب أن تسعى جاهدة إلى التفاوض و المنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود لرفع مستوى الأداء الاقتصادي ، إذن مسألة تحقيق التنمية المستدامة من حيث الأهداف و الوسائل أصبح مطلبا ملحا في الدول النامية مع ما يرافقها من إصلاحات اقتصادية ومشاريع تنموية مشتركة ،وما يمكن أن يتحقق من وراء إقامة منطقة للتبادل الحر لأجل انفتاح الأسواق و زيادة الإنتاج بغية كبح تنامي الاقتصاد بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ،وبالتالي دعم النمو الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى تكريس بيئة نظيفة و الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة، و المحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة من الجانب البيئي مع الأخذ بعين الاعتبار مستقبل الأجيال القادمة.

الإشكالية الرئيسية :

وقد تبلورت إشكالية بحثنا في السؤال التالي : **ما مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية** ؟ ومن هذا المنطلق وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية البحث حول التساؤلات الفرعية التالية :

1-ماهو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟

2- ما هي خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3-ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر عليها؟

4- ماهي أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة ؟

5- ما هي الظروف المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

1-تجسيد مشاريع من طرف أشخاص غير مقيمين في الدولة المضيفة للاستثمار.

2-يساهم في عملية التنمية الاقتصادية .

3-رأس المال، ميزان المدفوعات، التقدم التكنولوجي ،التشغيل ،الاستثمار المحلي، و القدرة التنافسية، والتصدير.

4-التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار كل من الاقتصاد المجتمع البيئة.

5-رصيد رأس المال الطبيعي ،رصيد رأس المال العيني البشري.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين بالاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات التي تشهدها و تعرفها الدول النامية.

دواعي اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى الأهمية التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وسعيها لجلب أكبر قدر ممكن واهتمامها المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة و الدقيقة في إعداد البحث .

- عدم وجود دراسة اقتصادية يمكن الارتكاز عليها في بحثنا فيما تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة بالشكل الذي يوضح الأفكار و العلاقات بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي .

-منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة .

- كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة في الدول النامية.

أقسام البحث:

لقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية:

الفصل الأول:مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني :التنمية المستدامة في الدول النامية.

الفصل الثالث:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية و البيئية.

خاتمة عامة

رغم كل النقاش الذي دار و يدور حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر و دفع عجلة التنمية المستدامة ،و نظرا لأهميته في نقل التكنولوجيا في الدول المضيفة و خاصة النامية فقد اعتمدت هذه الأخيرة عدة إجراءات لتهيئة بيئتها الاستثمارية من خلال تبني سياسات قومية للتكنولوجيا تربط بصورة واقعية بمتطلبات استراتيجيات التنمية الشاملة في هذه الدول مع ضرورة الاستفادة من خبرات العالمية لتعزيز قدرتها التكنولوجية المحلية في المراحل الحالية أو المستقبلية بصورة عامة و رغم كل الآثار الايجابية التي تنجر عنه إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية التي تنجر عنه ،و قد تكون ناجمة عن الأنشطة الإنتاجية و التصنيعية التي يقيمها على أرض الدول المضيفة كما قد ناتجة عن درجة التزامه بالمحيط الاقتصادي الداخلي للدول المضيفة ،ولكن هذه الآثار تتجسد و تظهر أكثر من خلال نوايا الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في دولة دون الأخرى ،وتحديد مدى النفع والضرر الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب التنمية المستدامة ، ويتأثر تأثيرا جوهريا بالانتماءات الإقليمية و الفكرية للجهة صاحبة التحليل ،و النوايا الدول المستثمرة بحيث يجب على الدول النامية أخذ الحذر في اختيارها لمثل هذه الاستثمارات، و وضع هيكل تشريكي محكم وكذا وضع جهة متخصصة في مراقبة سيرورة المشروع و ما مدى مطابقة للمعايير و الأهداف المنصوص عنها، حتى يضمن الاستفادة القصوى من الايجابيات التي يوفرها ،و الحد من التبعيات السلبية التي تفرزها الأنشطة التصنيعية للاستثمارات الواردة إليها ،حيث توالت الانتقادات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر عن تجاهلها لبعض التبعيات الاقتصادية و الاجتماعية السلبية و إهمالها للضوابط البيئية للدول المضيفة ،ولهذا أصبح من الضروري إجراء دراسات جدوى متخصصة بغية الموازنة بين الأهداف التنموية و حقيقة الآثار الايجابية الناجمة عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة ،و تسليط الضوء على النقاط السلبية التي تشوب هذا الاستقطاب من جهة أخرى، خصوصا مع تنامي أصوات الهيئات الدولية بضرورة تكاتف الجهود بصيانة

البيئة ،و التقليل من الانبعاث و العوامل المسببة للتغيرات المناخية و الاحتباس الحراري وهذا بسبب التلوث البيئي و ظهور الأمراض المستعصية التي أصبحت تهدد الكثير ،خاصة في الدول النامية و كذا الفقيرة بصفة خاصة وكوكب الأرض بصفة عامة.

وانطلاقا من هذا التوجه لا بد من دراسة أكثر تخصصا لحصر الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و استخدام تكنولوجيا نظيفة خاصة في القطاعات الحساسة و الإستراتيجية كالبيئة و ما يرتبط بها و تحقيق التنمية المستدامة الساعية لتحقيق احتياجات الحاضر دون الأضرار بمستقبل الأجيال القادمة.

النتائج و الاقتراحات :

-أصبح الأداء الجيد فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الضروريات للاندماج في الاقتصاد العالمي ، و بالتالي يجب على الدول العربية أن تكثف من جهودها من أجل أن تتمكن من ذلك في ظل مرحلة تشهد التسابق الدولي ،و تحرير الاقتصادي و إزالة مختلف العوائق .

-يجب تشجيع رجال الأعمال الوطنيين على الدخول في مشروعات استثمار مشترك مع الشركات متعددة الجنسيات التي تشترك بملكية جزء من الأسهم فضلا عن الإمداد بالأموال و التكنولوجيا و المهارات الإدارية.

-العمل على إعطاء الأسبقية لإنشاء البينية الأساسية، مثل الطرق و خطوط السكك الحديدية التي أصبحت تمثل عائق بالنسبة لاستغلال الموارد.

-توفير المعلومات و الشفافية، حيث يحتاج المستثمر الأجنبي إلى بيانات اقتصادية دقيقة وشفافة و التي من شأنها مساعدته في اتخاذ قرر الاستثمار.

- ضرورة نشر ثقافة استثمارية لإزالة فرص الاستثمارية و جاذبية قرار الاستثمار.

-إدخال الثقافي التأسيسية كالبيولوجية للوقاية من المخاطر و لإزالة أثار أخطار المستقبل برفع مرحلة الأمان و تنظيم أسس الوقاية.

-ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار و جعلها تتميز بأكثر شفافية و وضوح و ملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار ،و تكثيف جهود الترويجية لفرص الاستثمار و دفع الهياكل الاستثمارية فيما نحو المزيد من الجهود و العمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشفافة.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخول إلى الأسواق الإقليمية و لا يكون ذلك إلا بإعداد البيئة المواتية.

- وضع قوانين صارمة على الشركات متعددة الجنسيات للمحافظة على البيئة و الحد من المخلفات المضرة بالبيئة وحرسها على التعامل بتكنولوجيا نظيفة وأقل خطورة على البيئة .

- إدماج خرجي الجامعات للعمل مع الشركات متعددة الجنسيات لاكتساب الخبرات والمعارف .

- التركيز على حماية البيئية عند إمضاء العقود.

قائمة المراجع

1-رابح حميد ،إستراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة،أطروحة ماجستير ،شلف،2011

2-حميد عبد الله الحرتسي ،السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة ماجستير، شلف ،2005

3-خديجة العارف ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،أطروحة ماستير ،مستغانم، 2013

4-ذهبية لطرش،متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة ،الملتقى العلمي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف ،07 - 08 أفريل 2008

5- رحمة بالهداف ، الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة في الدول الأورو متوسطية، أطروحة ماستير ،مستغانم ،2010

6-سامية سرحان ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية ، أطروحة ماجستير ،2010

7-طارق راسي،الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الايزو في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة ماجستير ،2011

8- عبد الجليل طيفور ، المؤسسة البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة،أطروحة ماستير،2013

9- عبد السلام أبو قحف ،الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر ،مصر ،2003

10- عبد القادر لخضر،إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة ،أطروحة ماجستير،البليدة ،2005

11-عثمان محمد غنيم ،التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان،2007

12 -عمار عماري ،المؤتمر العلمي الدولي الثالث ،التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،مدخل إشكالية التنمية المستدامة ،سطيف ،أيام 07-08 أفريل 2008

13- فاروق سحنون ،قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ،أطروحة ماستير ،سطيف ،2010

14 –فوضيل فارس ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،أطروحة دكتوراه الجزائر ،2004

15-كريمة فرحي،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أطروحة دكتوراه، الجزائر ،2013

16-محمد العيد بيوض ،تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات ،أطروحة ماجستير ،سطيف ،2011

17-محمد زيان،الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ،شلف، بدون تاريخ

18-محمود السمرائي دريد ،الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات و الضمانات القانونية ، بيروت ،2006

19-محمود قويدري ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ملتقى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،شلف، يومي 17-18 أفريل2006

20–مولود طابوش ،أثر شركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية ،أطروحة ماجستير ،الجزائر ،2005

21 -يوسف مسعوداوي ، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،سعد دحلب البليدة ، العدد الثالث ، 2008